

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٤٠٢٠** (استئناف ١)
الخميس، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد حسمي .... (ماليزيا)

الأعضاء:	
الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيد بتريا
البحرين	السيد الدوسري
البرازيل	السيد كورديرو
سلوفينيا	السيد تورك
الصين	السيد شن غوفانغ
غابون	السيد دانغي ريواكا
غامبيا	السيد جاغني
فرنسا	السيد تيكسيرا دا سيلفا
كندا	السيد دوفال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير رتشموند
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام

99-85574
9985574

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن التحدي الذي يمثله نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية هو تحد لا تزال تواجهه حكومة جمهورية ناميبيا بعد مضي تسع سنوات على الاستقلال. ولهذا يمكننا أن نشهد على أن الانتقال السلس والمبكر إلى بناء السلم بعد انتهاء الصراع أمر حتمي لأي بلد يخرج من صراع. وهذا بديهي، لأن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم لا يفضيان تلقائيا إلى إرساء السلام. فعلى سبيل المثال، في حالتنا، هناك أجيال ولدت في المنفى ولهذا ليس لديها تعلق بأسلوب الحياة المحلي. وبالنسبة لآخرين، فإن سنين الغياب الطويلة أفقدتهم صلتهم بنمط الحياة في ناميبيا. والأخطر من ذلك أن معظم المحاربين السابقين لم تكن لديهم مهارات، وبذلك لم يكن من الممكن أن يحصلوا بسهولة على أي عمل. وكان الكثير منهم أكبر سنا من أن ينخرط في المدارس العادية وأصغر سنا من أن يتقاعد. ولذلك قررت حكومة ناميبيا أن تنشئ فرقة للتنمية. وباختصار، فهي آلية لإعادة استيطان وتأهيل وإدماج المحاربين السابقين وأسرهم. وبمساعدة قطاعنا الخاص، تعكف الحكومة على معالجة المشكلة، على الرغم من أنه لا تزال هناك قيود كثيرة.

وأود أن أؤكد أن المحاربين السابقين أعداء سابقون ما زالوا يرغبون في الأخذ بالثأر نتيجة للأنشطة السابقة. وفضلا عن ذلك، فلئن كان المحاربون السابقون يحاربون من أجل قضاياهم، فإن لديهم آمالا عريضة لم تتحقق على الإطلاق بالكامل، مما ينتج شعورا بالإحباط والحساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا للطبيعة غير المركزية لسوقيات القوات غير النظامية، فإن الأسلحة المخبأة ستنتشر في جميع أنحاء البلد وسيحصل عليها المحاربون السابقون إن لم تنفذ وتنسق وتتبع على النحو الواجب برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي هذا السياق، يؤكد وفدي مبادرتكم، سيدي، بعقد مناقشة مفيدة جدا حول مسألة من أهم مسائل بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج ما هي إلا مراحل في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وإذا جرى تجاهل إحدى هذه المراحل، وعند تجاهلها، تصبح العملية غير كاملة ويصبح خطر عودة نشوب الصراع المسلح واقعا. ولئن كان الصراع يتفاقم بانتشار الأسلحة، فذلك يرجع لأسباب معظمها اقتصادي واجتماعي في طبيعته. ولهذا أصبحت الأسلحة والتعبئة مصدر دخل للكثيرين، إن لم يكن مصدر بقائهم. وليس من قبيل المصادفة أنه كثيرا ما يصبح الجائعون، والأميون، والمعدمون لقمة سائغة في يد تجار الحروب في مختلف حالات الصراع.

وهناك مناطق كثيرة في أفريقيا مبتلاة بالجوع وسوء التغذية اليوم، إلا أن انتشار الأسلحة يشكل تعارضا صارخا. وينص بكل حق مشروع البيان الرئاسي الذي نعتمده في وقت متأخر اليوم على أنه:

> "يجب أن يتم نزع السلاح والتسريح في بيئة آمنة ومأمونة من شأنها أن تعطي الثقة للمحاربين السابقين لكي يلقوا سلاحهم".

وينبغي لنا أن نتساءل عما تتطلبه البيئة الآمنة والمأمونة، لأن غياب هذه البيئة هو الذي يؤدي، في معظم الأحيان، إلى نشوب الصراعات في المقام الأول. وفضلا عن ذلك، وبنفس القدر من الأهمية، تتمحور ثقة المحارب حول سلاحه. وعندما يُنزع سلاحه ويسرح، تنتابه حالة خوف وجزع وعدم أمن. وانعدام اليقين هذا هو الذي يجعل نزع السلاح والتسريح عملية مؤلمة، وإن كانت ضرورية.

والواقع أن الأمين العام، في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها وبصفة خاصة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أوجزها على نحو جيد عندما قال:

> "للمجتمعات الخارجة من النزاع حاجاتها الخاصة. ولتفادي العودة إلى النزاع مع وضع أساس متين للتنمية، لا بد من التأكيد على أولويات حاسمة مثل المصالحة، وإظهار الاحترام لحقوق الإنسان، وتعزيز الشمولية السياسية، والنهوض بالوحدة الوطنية، وتأمين إعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم أو توطينهم في مرحلة باكرة وبشكل آمن وسلس؛ وإعادة اندماج المحاربين السابقين وغيرهم في المجتمع المنتج، وتقليص إتاحة الأسلحة الصغيرة للناس، وحشد الموارد المحلية والدولية اللازمة لدعم التعمير والانتعاش الاقتصادي. وكل أولوية تتصل بأولوية أخرى أو بغيرها، ويقتضي نجاحها جهدا

متضافرا ومنسقا على كافة الجبهات". (A/52/871، فقرة ٦٦)

وهذا هام جدا لأنه عندما يكون انتماء لدى جميع أعضاء المجتمع، يستطيعون جميعا أن يسهموا في إرساء السلام، والاستقرار، والتنمية المستدامة بحيث يعم النفع على الجميع. ولهذا يجب معالجة توظيف المحاربين السابقين في عزلة عن التوظيف العام، نظرا لأن حالة البطالة هذه محفوفة بالعواقب المدمرة التي يمكن أن تحل بأي بلد.

ولا يمكن أن تترك إعادة إدماج المحاربين السابقين للبلدان المعنية وحدها. فهذا يشكل تحديا ماليا فضلا عما له من أبعاد أخرى تمثل قيودا. ولذلك، ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي، بصورة جدية، البلدان المشتركة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. والواقع أننا نقوم حاليا على تدبير إعادة إدماج محاربينا السابقين. وما كان هذا يتسنى لولا الدعم والمساعدة السخيين لبلدان عديدة، خاصة ماليزيا. وبالتالي، يسرنا، سيدي الرئيس، أنكم بادرتم بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الهام الذي يتصدى لمجال شركت فيه حكومتكم جديا، لا سيما في بلدي.

إن توفير العمل للمحاربين السابقين أمر ذو أولوية لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. ويلزم أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع المساعدة للديمقراطيات الغرة عن طريق إعادة إدماج شاملة للمحاربين السابقين. وعلاوة على ذلك يجب بذل الجهود لمعالجة المشاكل التي قد تؤدي إلى عودة الصراعات. فانسحاب قوة حفظ السلام قبل الأوان يتسم بالخطورة لأن الأطراف المتحاربة تتسلح من جديد إذا واجهت فراغا. ويمكن أن تؤدي استجابة غير ملائمة من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصورة عامة إلى إطالة الصراع، مما يؤدي بدوره إلى جعل بناء السلام بعد انتهاء الصراع بالغ الصعوبة. ومن أمثلة ذلك ما حدث في سيراليون وأنغولا. ويحيي وفدي توقيع اتفاق السلام لسيراليون. ونأمل صادقين أن يعقب هذا الاتفاق سلاما دائما في سيراليون. إلا أن المهمة العسيرة ما زالت أمامنا. والواقع أن عملية المصالحة الوطنية قد تكون صعبة التحقيق، لكننا نأمل جميعا أن ينهض شعب سيراليون، الذي عانى من أبشع إساءات لحقوق الإنسان، لمواجهة التحدي حتى يصبح السلام حقيقة واقعة في سيراليون.

ويؤيد وفدي التدابير العملية المقترحة لتعزيز نجاح نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام، على النحو الوارد في مشروع البيان الرئاسي. كما نؤيد اقتراح تقديم تقرير للأمين العام إلى مجلس الأمن عن هذه المسألة البالغة الأهمية. ونحن نرى أن هذا التقرير يجب أن يولي عناية خاصة للمرأة والطفل من بين أمور أخرى. ختاما، نود أن نؤكد من جديد أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع مشكلة متعددة الأبعاد، على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، معالجتها بأسلوب شامل ونزيه إذا أردنا بناء السلام في أي حالة من حالات ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على تنويهه ببلدي.

السيد سن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، كان من دواعي السرور البالغ لوفد الصين أن يشاهد وزير خارجية ماليزيا، سعادة السيد سيد حامد البار، هذا الصباح، وهو يرأس مناقشة مجلس الأمن بشأن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. كما نود أيضا أن نتوجه بالشكر للسيدة فريشيت، نائب الأمين العام، على بيانها.

لقد أصبح نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وسيلة هامة تطبق في كثير من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في الوقت الحالي. وسوف تساهم هذه الجهود في تنفيذ اتفاقات السلام، ومنع تكرار المنازعات، وحفظ الاستقرار الاجتماعي. وأسوة بالوفود الأخرى، نرى أن المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة تأتي في وقت مناسب للغاية وأنها ضرورية جدا. فهذه الحالة موجودة في أفريقيا وآسيا وكذلك في أوروبا وفي مناطق أخرى. وهي تؤثر على الاستقرار والأمن الإقليميين بصورة متزايدة. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن، ولذلك فإن هذه القضية جديرة بالحصول على كامل اهتمامنا. وبالتالي تقدر الصين مبادرة ماليزيا بالدعوة إلى مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة.

وترى الصين، أن الأمم المتحدة عليها أن تتبع مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية في جميع الحالات، سواء في مجال

حفظ السلام أو بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويجب أن تطبق المبادئ نفسها على أنشطة الأمم المتحدة من أجل نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. فمتى وجدت حكومة شرعية في البلد المعني، لا ينبغي أن تتخذ إجراءات من هذا القبيل سوى بموافقة تلك الحكومة.

وفي حالات عدم وجود حكومة شرعية، لا تتخذ الإجراءات إلا بعد توقيع اتفاق للسلام بالفعل وتعهد الأطراف المتنازعة بدعم التدابير. ويجب أن تنفذ هذه التدابير بما يتمشى مع ولاية مجلس الأمن المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لأن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تنطوي على مسائل حساسة منها القوات المسلحة للبلد وأمنه، لا ينبغي اللجوء إلى إجراءات، في هذا الصدد، إلا إذا كانت هناك ضرورة قاطعة لها، ويجب أن تقتصر هذه الإجراءات على مناطق النزاع التي تجري فيها أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وإلا فإن المشاكل لن تحل بل إنها قد تزداد تعقيدا.

ومسألة نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم مسألة معقدة للغاية، يشترك فيها كثير من الوكالات والإدارات في مجالات مختلفة. وعلى هيئات الأمم المتحدة المعنية أن تضطلع بواجباتها، كل في مجال اختصاصه، وفقا لتوزيع العمل بينها، وعليها أيضا أن تعزز التنسيق والتعاون فيما بينها حتى تكون إجراءاتها جيدة التنظيم. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، اعتمدت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح مجموعة من المبادئ التوجيهية لتدابير نزع السلاح في حالات ما بعد الصراع، منها جمع الأسلحة وتدميرها، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم. ويجب التمسك بهذه المبادئ التوجيهية وتنفيذها.

وفي الأوضاع الدولية الدائمة التغير نجد أن السلام والأمن والتنمية مترابطة بصورة لا انفكاك منها. وترى الصين أن الأسباب الجذرية للصراع والحرب لا يمكن القضاء عليها وتنفيذ نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة فعالة إلا بالتصدي بفعالية لقضية التنمية. وهذا ينطبق، بصورة خاصة، في حالة المناطق المحرومة اقتصاديا.

لقد كانت الصين تحبذ دائما قيام الأمم المتحدة بدور هام في مجال حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن أجل تحقيق سلام مستدام في المناطق التي انتهى فيها الصراع، تؤيد الصين وضع وتنفيذ تدابير لجمع الأسلحة والتخلص منها، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم. وترى ضرورة إنشاء آلية رصد صارمة للإشراف على تنفيذ هذه التدابير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وزير خارجية بلدي.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن استهل بياني بالإعراب عن امتناننا لنائبة الأمين العام لويز فريشيت على البيان الذي أدلت به أمام المجلس صباح هذا اليوم. فاهتمام الأمين العام لهذه المسألة هام جدا، والبيان الصادر عن الأمانة العامة يدلل على مدى الاهتمام العميق الذي أولي للموضوع قيد المناقشة.

وبالنسبة لكندا، يمثل نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام عنصرا هاما من البعد الأمني البشري لعمليات حفظ السلام. والأمم المتحدة منذ أن أطلقت قبل ١٠ سنوات عملية عالمية حقا لحفظ السلام في ناميبيا، تمكنت من اكتساب خبرة واسعة في مجال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونرحب بحقيقة أن ناميبيا حاضرة حول طاولة المجلس اليوم لتتشاطر تجربتها معنا. وأن التحدي الذي يواجهه المجلس اليوم يتمثل في ترجمة هذه التجربة إلى مبادئ توجيهية واضحة ومحددة وشاملة يمكن تطبيقها، عند الاقتضاء، على جميع بعثات حفظ السلام الجديدة التي يأذن بولايتها.

ونحن واثقون بأن مناقشتنا اليوم ستسهم في تحقيق هذا الهدف وذلك لما - فدها من فكر وجهد متضافر من هيئات ووكالات وأعضاء الأمم المتحدة - من متلقين ومساهمين. إنه جهد متضافر وبدون هذا الجهد لا يمكن ترجمة الكلمات إلى أفعال.

وحتى يكون برنامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم برنامجا فعالا ينبغي أن يستهدف تحويل جميع المحاربين السابقين - رجالا ونساء وجنودا أطفالا في غالب الأحيان - إلى أعضاء منتجين في المجتمع. وهذا أساسي لبدء أية عملية

مصالحة شاملة. إلا أن من الواضح أن الظروف المؤاتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تتشكل ببساطة: بل يجب توليدها. فالفشل في نزع السلاح والتسريح يمكن أن يؤدي في المدى القصير إلى عودة مباشرة إلى الحرب، كما أن عملية الإدماج الناقصة تؤدي غالبا في المدى المتوسط إلى قلاقل أهلية، ولا سيما الجرائم المسلحة التي يرتكبها المحاربون السابقون. وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يُعد وينفذ على النحو الملائم لهو أداة هامة وفعالة لإعادة التعمير العامة في مجتمع ما بعد الصراع.

ولكي يكون هذا البرنامج ناجحا، تعتقد كندا أن جميع مكوناته الثلاثة - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - يجب أن تتوافر عند بداية البعثة، وتستمر طوال ولاية حفظ السلام وتظل حتى بعد مغادرة قوات حفظ السلام.

ونجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتوقف على جملة أمور منها الإمداد بالموارد المالية الكافية في كل مرحلة، والتصميم السياسي لجميع أطراف النزاع على النجاح، وأخيرا، التنسيق الوثيق بين المكونات العسكرية والمدنية ومكونات الشرطة.

فالصراع يؤثر على جميع عناصر المجتمع، وبالتالي فإن كل عنصر من هذه العناصر ينبغي أن يُشرك في عودة الأمن. وكندا مقتنعة بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة فعالة تتوقف على مشاركة قطاعات السكان التي تأثرت بالصراع أكثر من غيرها. وينبغي التأكيد أيضا بأن من المبادئ الرئيسية الموجهة لأية آلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعزيز القدرات المحلية والوطنية وحتى الإقليمية من خلال التشاور والانخراط والمشاركة النشطة في جميع جوانب البرنامج. وأية مشورة سياسية أو تقنية تقدمها الأمم المتحدة يجب أن تحترم هذا المبدأ. ونشير إلى التعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وأطراف الصراع في أمريكا الوسطى، مما سمح للمحاربين السابقين بتحقيق نقلة ناجحة.

(تكلم بالانكليزية)

وأود في الختام أن أدلي ببضع كلمات تتعلق بدور ومسؤوليات مجلس الأمن. إن مجلس الأمن بإنشائه بعثة جديدة لحفظ السلام، إنما يضطلع بدور حاسم الأهمية في ضمان وضوح مهمة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب أن تكون واضحة لجميع أطراف الصراع، ولجميع حفظة السلام - من عسكريين وشرطة ومدنيين على السواء - وللسكان المدنيين. وما من شيء يبدد ثقة الجمهور على نحو أسرع ويقوي المتشددين من جميع الأطراف أو يقوض فعالية قوات حفظ السلام من رؤية فرق الأمم المتحدة وقد بدت مرتبكة أو في حالة فوضى بالنسبة لقواعد الطريق.

وانتشار الأسلحة الصغيرة عنصر رئيسي من عناصر زعزعة الاستقرار في حالات ما بعد الصراع. وتعتقد كندا اعتقادا راسخا بأنه يجب على المجلس، عندما يكون الأمر مناسبا، أن يأذن بولاية البعثات التي تتضمن شرطا ينص على التنفيذ الفوري لبرنامج شامل يزاوج بين العناصر الطوعية والتدابير الإلزامية لنزع السلاح على المدى القصير وإدارة الأسلحة على المدى الطويل. وبالمثل، فإن دور المجلس لا يمكن أن يتوقف مع الإلزام بنزع السلاح، فالتسريح يبدأ حيث ينتهي نزع السلاح. ويجب على المجلس أن يعترف بأنه في ظل هذه الحالات لا يمكن أن تبدأ عملية التسريح إلا إذا توفرت الظروف لجميع المحاربين السابقين لكي يشعروا بالأمان. وإذا اقتضى الأمر، يجب أن تشتمل البعثة على مراقبين للشرطة المدنية، ومراقبين لحقوق الإنسان ومراقبين عسكريين وقوات، بغية ضمان الاضطلاع بعملية التسريح في بيئة آمنة.

وأخيرا، يجب على المجلس أن يعترف بأن إعادة الإدماج يجب التصدي لها إذا كان للمراحل الأولى أن تتكلل بالنجاح في نهاية المطاف. فعملية نزع السلاح ينبغي أن ترتبط بالعملية الأوسع للمصالحة والتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهنا، فإن احترام حكم القانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن يؤكد على توليد بيئة آمنة وتعزيز المصالحة. وهذه هي الأسس الضرورية لإعادة التعمير والتنمية في المدى الأبعد إذا أردنا لهما النجاح.

إن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لن تنتهي بانتهاء ولاية قوات حفظ السلام. وإن وزع بعثة متابعة سياسية بولاية من مجلس الأمن، ستضمن التنسيق والاستمرارية. والارتباط الوثيق بالمجتمعات الإنسانية والإنمائية سيكون هاما. ومما يثير قلق كندا بصورة خاصة العدد الكبير من الجنود الأطفال الذين يشاركون طوعا أو قسرا في العديد من الصراعات. ويجب الاهتمام

بتطوير آليات مناسبة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل التصدي لحالتها المعقدة بصورة خاصة.

لقد جرى استعراض وتحليل تجربة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى مع نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. وهناك الآن توافق في الآراء أخذ ينشأ بشأن المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية العملية للتخطيط والتنفيذ الفعال لنزع السلاح والتسريح وأعادة الإدماج بطريقة متسقة وشاملة. ومن الضروري أن يستفيد مجلس الأمن من هذه المعلومات لدى الترخيص بإنشاء بعثات جديدة لحفظ السلام. وتحقيقا لهذا الغرض،تقترح كندا أن يطلب إلى الأمين العام تقديم توصياته إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بطرق ووسائل النهوض بالتنفيذ الكامل لأفضل الممارسات من أجل التخطيط والتنفيذ والرصد بصورة فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيئة حفظ السلام.

في الختام، سأكون مقصرا في واجبي إن لم انتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكر الوفد الكندي للمبادرة التي اتخذتها ماليزيا في عرض هذه المسألة البالغة الأهمية أمام مجلس الأمن. إن مسألة نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام لمسألة ذات علاقة بالأحداث الجارية ويرجح أن تكون ذات صلة بمداولات المجلس في الشهور القليلة القادمة. إننا نثني عليكم، سيدي الرئيس، ونشيد بكم، على جهودكم في تيسير هذه المناقشة التي جاءت في أنسب وقت، وإننا نؤيد تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. المتكلم التالي ممثلة فنلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بمناقشة مجلس الأمن لموضوع نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على أنها مبادرة جاءت في أنسب وقت وهامة. ونحن نثني تماما على مبادرتكم، سيدي. إنها تؤكد الأهمية المتصاعدة للنهج المتعددة الأبعاد لحل صراعات اليوم. كما نشيد أيضا بفكرتكم أن تقنيات تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل المشاكل ذات الصلة تحتاج إلى دراسة معمقة من أجل تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم. كما أشكر نائبة الأمين العام على عرضها للمسألة من وجهة نظر الأمم المتحدة.

إن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة لدى معالجة الطابع المعقد لإدارة صراعات اليوم. وطبيعة الصراعات تزداد تعقيدا لا سيما بعد انهيار نظام القطبية الثنائية الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة. وإغلب الصراعات الجديدة في فترة التسعينات كانت من نمط الحروب الأهلية. ومن أكثر العوامل المثيرة للانزعاج تزايد مشاركة الأطفال في هذه الصراعات. وعمليات حفظ السلام لم يعد من الممكن النظر إليها على أنها عمليات منفردة ومعزولة. بل، على العكس من ذلك، ينبغي النظر إليها على أنها جزء من عملية أوسع نطاقا بدءا بالدبلوماسية الوقائية وصولا إلى بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

إن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم عمليات تشكل جزءا هاما في عدد من عمليات حفظ السلام وذلك من أجل تعزيز بناء السلم بعد انتهاء الصراع. والتدابير العملية لنزع السلاح من هذا القبيل لها أهميتها بالنسبة للصراعات التي توشك على الحل أو التي انتهت لتوها، أو كنتيجة، لمنع اندلاع الصراع مرة أخرى. وبدون النجاح في هذا المجال قد لا يمكن تهيئة البيئة السياسية المستقرة والعادلة والديمقراطية التي تمثل بدورها شرطا مسبقا لا غنى عنه للتنمية الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ونجحت الأمم المتحدة في حل عدد من الصراعات. وهناك العديد من الدول التي كانت قد شهدت صراعات في السابق قد مرت بالفعل بعدة سنوات دون حروب، وهناك آفاق لا بأس بها للسلام الدائم. وفي هذه الدول

وجهت الصراعات بنجاح إلى عملية سياسية مشروعة، حتى لا يعود من الضروري تحقيق المصالح عن طريق الوسائل العسكرية. وقد وفرت الأمم المتحدة الحوافز للمحاربين السابقين - الذين كان العديد منهم قد اضطر للخدمة العسكرية في عمر الطفولة ولم يكن لديهم وسيلة أخرى لعيش - ليقبلوا التسريح. وفي حالات أخرى لم تكلل عمليات الأمم المتحدة بالنجاح. وينبغي أن نقيم تقييما شاملا الدروس المستفادة من كلتا الحالتين.

والاتحاد الأوروبي يضطلع بدور نشط في الجهود الرامية إلى مكافحة الآثار المزعزعة للاستقرار للتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو يدعو جميع البلدان إلى دعم الأهداف الواردة في المشروع المشترك الذي اعتمده في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. واعتمد الاتحاد الأوروبي في العام السابق، ١٩٩٧، برنامجا لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة التقليدية ومنعها. والاتحاد الأوروبي يؤيد اتخاذ نهج متناسب ومتكامل فيما يتعلق بالأمن والتنمية. والاتحاد الأوروبي، عن طريق مشروعه المشترك، التزم بتعزيز تضمين أحكام لجمع الأسلحة والتحكم فيها والتخلص منها و/أو تدميرها؛ وللتسريح؛ ولإدماج المحاربين السابقين في اتفاقات السلام بين أطراف الصراعات وفي ولايات عمليات دعم السلم حسب الاقتضاء. وسيقدم الاتحاد كذلك المساعدة التقنية والمالية لبرامج ومشاريع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية. ويمكن لهذه التعهدات أن تتضمن، من جملة أمور، برامج جمع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. والاتحاد الأوروبي يمول مشروعا رائدا بعينه لجمع الأسلحة في ألبانيا. ويوفر المشروع مساعدة لتنمية المجتمع مقابل الأسلحة. ويدرس الاتحاد مقترحات لتمويل مشاريع مماثلة في مناطق أخرى.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز النهج الإقليمية والجماعية لنزع السلاح وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم. وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة يوصي في تقريره الأول باتخاذ مجموعة من تدابر الخفض والتدابير الوقائية من أجل مكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة الذي يزعزع الاستقرار. واعتماد هيئة نزع السلاح بتوافق الآراء في نيسان/أبريل من هذا العام مبادئ توجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح مع التركيز بوجه خاص على توطيد السلم بعد انتهاء الصراع كان خطوة هامة إلى الأمام. والمبادئ التوجيهية تشكل أداة قيمة يمكن أن تساعد المجتمع الدولي، علاوة على المناطق والمناطق شبه الإقليمية والبلدان المتضررة مباشرة. وهذه المبادئ التوجيهية ينبغي أن تستخدم أيضا في تصميم ولايات عمليات حفظ السلام والعمليات الوقائية للأمم المتحدة في المستقبل.

وتحتوي هذه المبادئ التوجيهية على توصيات محددة فيما يتعلق بجمع الأسلحة والتحكم فيها والتخلص منها وتدميرها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، علاوة على تحويل المنشآت العسكرية. وهي تتناول المعايير اللازمة لإعداد برامج ناجحة وجيدة التنظيم لتسريح المحاربين، فضلا عن تدابير لازمة لإدماجهم بنجاح في المجتمع المدني.

والاتحاد الأوروبي يتطلع قدما لرؤية نتائج العمل الذي اضطلعت به بالفعل وحدة الدروس المستفادة في إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ويشجع هذه الإدارة على استخدام المبادئ التوجيهية كأساس في تخطيط وإدارة وتنفيذ ورصد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام في المستقبل.

كذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بعمل ومبادرات فريق الدول المهتمة. ويؤيد هذا الفريق المشاريع الملموسة لنزع السلاح العملي ويعمل بصفته محفلا لتبادل المعلومات بشأن الدروس ذات الصلة المستفادة في ميدان نزع السلاح العملي. وتحظى هذه المبادرة بدعم الأمين العام.

إن المجتمعات التي مزقتها الحروب تلاقي صعوبات جمة في توفير بدائل سليمة اجتماعيا واقتصاديا للمحاربين السابقين. وينبغي لتعزيز العمالة المستدامة والتدريب على المهارات أن يشكل أولوية في برامج الإدماج للمحاربين السابقين، وينبغي توفير المساعدة الدولية لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع الدول على أن تضمّن برامجها التعليمية والاقتصادية إدماج المحاربين السابقين وأن تكفل توفر الموارد المحلية لهذه الأنشطة، وأن تكمل هذه البرامج حسب الاقتضاء بدعم خارجي، بغية توفير الفرصة للقيام بجملة أمور تشمل، فيما تشمل، أعمال متابعة فعالة. إن احتياجات الفئات المستهدفة المختلفة مثل الأطفال ينبغي أن تحدد وينبغي وضع الخيارات لإدماجها بما

يناسب الظروف المحلية. وإعادة إدماج الجنود الأطفال، الذين يمثلون الجيل المقبل، تقتضي اتخاذ تدابير خاصة، مثل العلاج الطبي والنفسي، فضلا عن التعليم والإسكان والتدابير الأخرى المشابهة.

إن أي إعادة إدماج يتعين أن تكمل بأنظمة للخضوع للمحاسبة وأن تكون مصحوبة بالإجراءات القانونية الصحيحة. وفي هذا السياق، فإن الدروس المستفادة في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، أو في يوغوسلافيا السابقة - مؤخرا في البوسنة والهرسك - يمكن أن تثبت فائدتها.

في عام ١٩٩٦، اعتمد الاتحاد الأوروبي تشريعا بشأن عمليات إعادة التأهيل وإعادة البناء في البلدان النامية. ومن ضمن أولويات هذا التشريع إعادة الإدماج الاجتماعية للاجئين والمشردين والقوات المسرحة. ويمكن أن يتمثل الشركاء المحتملون في المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية أو المحلية أو المجتمعية الأساس، والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الحكومية أو من القطاع الخاص على حد سواء.

إن الاتحاد الأوروبي لينتابه القلق بوجه خاص إزاء استشراء الصراعات المسلحة والتدفق الهائل للأسلحة والعتاد العسكري في مناطق الصراع في أفريقيا. وأكثر من ثلث البلدان الأفريقية يشهد الآن صراعات أو كان متورطا فيها مؤخرا. والاتحاد الأوروبي، إذ يضع في اعتباره قرار مجلس الأمن ١٢٠٩ (١٩٩٨) بشأن تدفقات الأسلحة في أفريقيا، يرى أنه، في السعي إلى حل طويل الأمد للصراعات، ينبغي إيلاء الأولوية للتدابير التي تكبح الإمدادات بالأسلحة، والتداول غير المشروع للأسلحة، والاتجار غير المشروع بالذهب والماس وسائر السلع المربحة التي قد تستخدم لتمويل الأسلحة.

والاتحاد الأوروبي سيساهم بنشاط في الآلية المنشأة للمساعدة في تنفيذ الوقف الاختياري في غرب أفريقيا، الذي اعتمد داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمبادرة من مالي. ويهدف ذلك الوقف الاختياري بصفة رئيسية إلى منع تصنيع الأسلحة الصغيرة والاتجار بها، فضلا عن كفالة جمع تلك الأسلحة وتدميرها. إن مبادرة مالي تمثل مشروعا رائدا ويمكن أن تكون بمثابة نموذج يحتذى به في المناطق الأخرى التي تعاني من مشاكل مشابهة.

لقد أولى الاتحاد الأوروبي اهتماما متزايدا بإعادة إدماج المحاربين السابقين المسرحين من جانبي الصراع في حياة مجتمعاتهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تمويل برامج تنموية هامة في غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا. وأنتجت هذه البرامج نتائج مشجعة جدا. وتحول المحاربون السابقون الذين شاركوا في برامج المصالحة إلى مروجين نشطين لعمليات التنمية المحلية.

وفي مؤتمر سان خوزيه الوزاري الخامس عشر الذي انعقد في بون في ٢١ أيار/مايو، اتفق وزراء الاتحاد الأوروبي وأقطار أمريكا الوسطى على الحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بغية زيادة تكريس الديمقراطية في أمريكا الوسطى. ولا حاجة إلى القول بأن هذا يضم أيضا عاملين سابقين في الصراع الداخلي. كما رحب الوزراء بالإجراء المشترك الذي قام به الاتحاد الأوروبي بصدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأكدوا عزمهم على المزيد من التعاون في هذا الميدان.

ونظرا لواقع الصراعات الحالية، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الإجراءات التالية: أولا، على المجلس أن يصدر توجيهاته إلى جهود الوساطة السلمية التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة أن اتفاقات السلام تتضمن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة صحيحة. ثانيا، يجب على المجلس أن يتأكد من أن قرارات الأمم المتحدة الممكنة تُدمج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجزء من تفويض عمليات حفظ السلام، مع توفير المال اللازم والتنفيذ اللاحق لها. كما يجب على المجلس أن يعالج مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل على أساس عادل في إطار مراجعة عمليات حفظ السلام.

ولكن المفتاح يتمثل في حاجة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى كلمة أخرى وهي التنمية. فلا يمكن لنزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماج المحاربين السابقين أن تتم في فراغ. ويجب على مجلس الأمن أن يؤيد ما هو معروف بالمنحى المتكامل والمتوازن للأمن والتنمية. وربما ينبغي تخصيص جزء من المساعدة الإنمائية الرسمية لتكريس السلام والمصالحة. وعلى وكالات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف أن توجه جزءا من مساعداتها إلى إعادة الإنشاء السريع للأنشطة المدرة للدخل.

ويمكن لمثل هذه المساعدة أن تساعد في ضمان النجاح المبكر لتدابير نزع السلاح العملية. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية السماح للجهاز الإداري والبنية التحتية اللذين دمرا خلال الصراع بأن يعاد بناؤهما خلال عملية من التحول من ثقافة حرب إلى ثقافة سلام. وفي آخر الأمر فإن أطراف اتفاقية السلام هم المسؤولون عن تنفيذها بالكامل، وهم وحدهم الذين يستطيعون تقديم خير ضمان لتكريس السلام ولإعادة تنشيط مجتمعاتهم اقتصاديا وسياسيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على ما وجهته إلي وإلى وفدي من كلمات رقيقة.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل غواتيمالا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد استيفيس لوبيز (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): أود قبل كل شيء أن أشكركم بالنيابة عن وفدي لعقد هذا الاجتماع المفتوح للمجلس. وهكذا أتيحت لنا الفرصة لإلقاء كلمة موجزة عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع في غواتيمالا.

من المعروف أن حكومة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عقدت مع الاتحاد الثوري القومي في غواتيمالا اتفاقا بشأن سلام ثابت دائم، أنهى ٣٦ سنة من الصراع المسلح في غواتيمالا. وأوجد هذا التطور العناصر الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تحولات أساسية مكنت غواتيمالا من تكريس الديمقراطية السياسية والتنمية الشاملة في إطار مجتمع متعدد الأعراق والثقافات.

ووضعت الاتفاقيات المتعلقة بوقف محدد لإطلاق النار على أساس إعادة إدماج الاتحاد الثوري القومي في غواتيمالا وبدعم السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي وضعت إرشادات توجيهية قيمة بشأن كل الأمور المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع المدني.

ومع بدء سريان اتفاقيات السلام، أنشئ ما مجموعه ثمانية معسكرات في خمسة أقاليم في البلاد. وزود كل من تلك المعسكرات بحاوية تودع بها الأسلحة ذات المدى الطويل عندما تصل المجموعات المختلفة للمحاربين إليها. ونُفذت هذه العمليات بموجب نصوص الاتفاقية. ولم تسلم الأسلحة الصغيرة إلا بعد استكمال العملية.

ولهذا الغرض، وافق مجلس الأمن في قراره رقم ١٠٩٤ (١٩٩٧) المعتمد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على إرسال ١٥٥ مراقبا عسكريا للمشاركة في عملية نزع السلاح. وسلم المحاربون السابقون أسلحتهم لأولئك المراقبين. وبعد إحصاء هذه الأسلحة وتسجيلها، سُلمت رسميا إلى وزير الداخلية في غواتيمالا في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧.

وشمل البرنامج الذي نفذته اللجنة الخاصة بإعادة الإدماج ٢٠٠ ٥ من أعضاء الاتحاد الثوري القومي في غواتيمالا، مع عائلاتهم، مما بلغ مجموعه ٠٠٠ ٣٠ شخص. أما اللجنة التي اختتمت أعمالها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ فقد تشكلت من ممثلين من الحكومة وأعضاء الاتحاد الثوري القومي في غواتيمالا والأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي واسبانيا. كل هذه الهيئات اشتركت بصفة استشارية، بينما قامت لجنة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بدور المراقب.

ونجحت اللجنة في خلق أفضل الظروف الممكنة لإعادة إدماج أعضاء الاتحاد الثوري القومي في غواتيمالا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، في إطار من الكرامة والأمن والضمانات القانونية والممارسة الكاملة لحقوقهم القانونية وواجباتهم كمواطنين، وذلك في حدود زمنية حددتها الاتفاقية بشأن مواعيد العملية. وكانت مسائل التدريب والحصول على الأراضي والمساكن جزءا من الإدماج الاجتماع والاقتصادي للمحاربين السابقين.

واستكمالا للصورة، لا بد أن أذكر التسجيل الرسمي لأعضاء الاتحاد الثوري القومي في غواتيمالا كحزب سياسي سيشارك بالتحالف مع ثلاثة أحزاب سياسية أخرى في الانتخابات العامة التي ستعقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وكان إدماج الاتحاد الثوري القومي في العملية القانونية، وبذا في الحياة اليومية في البلاد، عملية تمثلت فيها روح المصالحة التي سادت غواتيمالا. وفي المناطق الريفية، عاد المحاربون السابقون في العديد من الحالات إلى أماكنهم الأصلية، ولقوا بوجه عام ترحيب رغما عن أن

سكانا آخرين من نفس المنطقة ربما يكونوا قد حاربوا في الجانب المعارض خلال الصراع.

في الحياة السياسية والاجتماعية في المناطق الريفية، فإن "وجود غواتيمالا الوطنية الثورية الموحدة" كان ينظر إليه منذ البداية بأنه شيء طبيعي تماما وهذا، دون شك، عامل مدد وأبرز روح التعددية. وهذا هام بشكل خاص في بلد، مثل غواتيمالا، عانى منذ وقت طويل من الحواجز والمظالم الناجمة عن التمييز العنصري والتعصب. وفي الوقت نفسه، خفضت القوات المسلحة بحوالي الثلث، وكما حدث بالنسبة للمحاربين السابقين "لغواتيمالا الوطنية الثورية الموحدة" قدم الدعم لإدماج هؤلاء الجنود السابقين في الحياة المدنية. ونجاح العملية في مجموعها معترف به من جانب جميع المشاركين وقد تحقق دون أعمال إجرامية خطيرة أو تهديدات أو أعمال معوقة أو أي نوع من أنواع العدوان أو العنف الأخرى.

وأخيرا، فإن أبناء غواتيمالا يرغبون مرة أخرى في أن يشكروا كل الذين قدموا إلينا الدعم، بما في ذلك بطبيعة الحال أعضاء المجلس. وأبناء غواتيمالا لا يزالون يؤمنون بإمكانية إحلال سلام حقيقي يسير قدما، بالرغم من المشاكل التي واجهتها، مما يحول بلدنا إلى مجتمع ديمقراطي تعددي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غواتيمالا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بادينهورست (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يثني عليكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بإجراء هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها بشأن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. وفي ضوء قلق المجتمع الدولي المتزايد بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى وجه الخصوص أثرها على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان في حالة ما بعد انتهاء الصراع، فإن هذا الموضوع يستحق بالفعل اهتمام المجلس البالغ.

إن تقرير الأسلحة الصغيرة الذي قدمه الأمين العام عرف بحق نزع سلاح المحاربين السابقين غير الكامل ومهام حفظ السلام أو عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع التي لم تغطِ نزع سلاح الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، باعتبارها الأسباب الرئيسية للتكديسات المفرطة لهذه الأسلحة المزعزعة للاستقرار. وفي هذا الشأن، كانت إحدى التوصيات التي ظهرت في التقرير هي:

> "ينبغي توجيه الاهتمام إلى إنشاء مكون لنزع السلاح في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة". (A/52/298، المرفق، الفقرة ٧٩ (د))

بعد سنوات عديدة من الصراع المسلح في جنوب أفريقيا، المشكلة المتصاعدة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن ربطها بتوفر كميات كبيرة من هذه الأسلحة، التي أعيد توزيعها في المنطقة بسبب برامج نزع السلاح غير الكاملة بعد إنشاء عمليات السلام. ونتيجة لذلك، فإن هذا الانتشار المتجدد له أثر مدمر على إعادة بناء المجتمع المدني في المنطقة. إن السلم الإقليمي ومبادرات إرساء الديمقراطية يعوقها التكديس المفرط لهذه الأسلحة، وعلى وجه الخصوص بواسطة المجموعات الإجرامية التي تذكي نار الجريمة والعنف بغرض تحقيق مكاسبها المالية.

وحكومة بلدي تعتقد أن الالتزام السياسي مطلوب لمعالجة هذه المسألة كأولوية. وتعتقد جنوب أفريقيا أيضا أن تناول انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن يتم بطريقة تشمل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، ومنع الصراع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي اعتماد نُهج كلية لوقف مشكلة الانتشار هذه. وعلى المستوى الإقليمي ينبغي أن يلتزم الزعماء السياسيون بحل هذه المشكلة عن طريق تعاون إقليمي فعال وإجراء أمني، متناولين العوامل الكامنة مثل الأنشطة الإجرامية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي. وبالإضافة لهذا، ينبغي أن تمارس رقابة صارمة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعند الضرورة، يجب تدمير المخزونات الزائدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق بإنشاء مكون لنزع السلاح في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، تعتقد جنوب أفريقيا أن ولايات عمليات حفظ السلام مستقبلا في حالات محددة بعد انتهاء الصراع

ينبغي أن تشتمل، بالضرورة، على جمع الأسلحة والتخلص منها وتدميرها.

وتحقيقا لهذه الغاية، رحبت جنوب أفريقيا باعتماد القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨) بشأن تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا وفيها. وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة دور مجلس الأمن في تناول مسألة نزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق عمليات حفظ السلام. ومن المحتم أن تتضمن مهمة أي عملية لحفظ السلام مستقبلا تنفيذ برنامج لنزع السلاح الشامل والرقابة على الأسلحة يواصل مرحلة إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. ومما له أهمية خاصة النظر في طرق عملية للعمل مع الدول في تنفيذ برامج وطنية وإقليمية ودون إقليمية للجمع الاختياري للأسلحة، والتخلص منها وتدميرها، بما في ذلك إمكانية إنشاء صندوق لدعم تلك البرامج. وفي هذا الشأن، يعترف القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨) بالإسهام الهام لبرامج التجميع الاختياري للأسلحة والتخلص منها وتدميرها في حالات محددة بعد انتهاء الصراع في أفريقيا، وقد ذكر أيضا أنه ينبغي على المجلس أن ينظر في إدراج وسائل، عند الضرورة، لتسهيل الممارسة الناجحة لتلك البرامج في مهام عمليات حفظ السلام مستقبلا التي يأذن بها في أفريقيا وعلى أساس توصيات الأمين العام.

لقد أعلنت حكومة جنوب أفريقيا مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة كأولوية ونفذت استراتيجية متماسكة للتعامل مع هذه المشكلة في جميع جوانبها وهذه الاستراتيجية تمثل نهجا متكاملا كليا لطرح تدابير للرقابة تكون أكثر حزما وفي نهاية الأمر إزالة العناصر المسببة لانتشار الأسلحة الصغيرة. وقد قررت حكومة بلدي أيضا التخلص، عن طريق التدمير، من جميع الأسلحة نصف الآلية والآلية الفائضة التي عفى عليها الزمن والمصادرة التي تملكها الدولة ذات العيار الأصغر من ١٢,٧ ملليمتر. وبالإضافة إلى تجميع العديد من الأطنان من الأسلحة الصغيرة والذخائر المصادرة والقديمة، ستدمر جنوب أفريقيا بنهاية هذا العام أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ سلاح صغير فائض، وعفى عليه الزمن، ومصادر من مختلف العيارات التي تخزنها الآن قوة الدفاع الوطني.

وبغية التعامل مع توفر وإعادة توزيع الكميات الكبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، دخلت جنوب أفريقيا في اتفاقات مع العديد من دول الجنوب الأفريقي من أجل كبح الاتجار في الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة. وفي هذا الشأن وقّعت اتفاقات ثنائية بين جنوب أفريقيا وموزامبيق وبين جنوب أفريقيا وسوازيلند لمواجهة الجريمة عبر الحدود. وقد أدت هذه الاتفاقات إلى شن أول عملية مشتركة، معروفة باسم "العملية راشيل" لتجميع وتدمير الأسلحة والمتفجرات غير الخاضعة للرقابة داخل موزامبيق. وجرى القيام بأربع عمليات "راشيل" داخل موزامبيق منذ عام ١٩٩٥، لتعيين أماكن أسلحة وذخائر غير خاضعة للرقابة في موزامبيق. وقد تحققت نجاحات كبيرة دمرت فيها عدة أطنان من الأسلحة والمتفجرات.

بينما ركزت مبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدولية أساسا حتى الآن على أسلحة الدمار الشامل والفئات الكبرى للأسلحة التقليدية، فإن الدمار الذي يلحقه الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة بإعادة بناء المجتمعات في فترة ما بعد انتهاء الصراع لا يمكن تجاهله، وينبغي عدم تجاهله. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يقوم مجلس الأمن بدور رائد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بأحر تحياتي إليكم، سيدي، وزميلي العزيز، والممثل القدير لبلدكم العظيمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم أيضا، من خلالكم، إلى وزير خارجية ماليزيا، بترحيبنا الحار وشكرنا على إرشاده المفيد في جلسة هذا الصباح.

تنوه بنغلاديش بمبادرة مجلس الأمن ورئيسه، ماليزيا، لعقد هذه الجلسة. وهذا يتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الفرصة لطرح أفكار بشأن الكيفية المثلى لخدمة قضية السلم والأمن الدوليين، وبشأن الكيفية المثلى أيضا لمعالجة مسألة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وبخاصة جوانب نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. ونأمل أن تساعد مداولاتنا على تحديد المجالات التي تهم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتود بنغلاديش أن تعرب عن تقديرها الخاص لنائبة الأمين العام لبيانها الهام جدا في بداية مناقشتنا في وقت سابق اليوم. إن النقاط الخمس التي حددتها لكي يوليها المجلس اهتماما خاصا نقاط بالغة الأهمية، ويشاطرها وفدي آراءها.

إن الحالة الدولية اليوم لا تزال غير مستقرة. ومناخ عدم اليقين ما زال سائدا. والالتزامات التي قطعت في بعض المجالات الرئيسية من التعاون الدولي لم تنفذ بعد. والهوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، ولا سيما أقلها نموا، لا تزال تتسع. والمشاكل الناجمة عن الفقر والمظالم الاجتماعية تتفاقم في حالات عديدة. والافتقار إلى التنمية، والفقر، والإجحاف الاجتماعي، كلها تشكل مصدرا عميقا للإحباط، بل وسببا ممكنا للصراعات الجديدة، بما يتوفر بسهولة من إعادة دخول المحاربين السابقين إلى حالات العنف. إن توطيد السلم والأمن والديمقراطية على نطاق عالمي يقتضي عكس أوجه التباين الدولي المتزايدة. والمنازعات داخل الدول وفيما بينها، والصراعات العنيفة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، لا تزال كلها تحبط هدف التعايش السلمي بين الدول والشعوب.

وإذ نلقي نظرة على طابع الصراعات والنضال الاجتماعي الذي تشهده أجزاء كثيرة من العالم اليوم، نلاحظ أن الحروب بين الدول والاحتلال الأجنبي يتناقصان منذ انتهاء الحرب الباردة. إلا أن الصراعات داخل الدول، والتناحر الاجتماعي، والحرمان، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمطامع الإثنية، وكراهية الأجانب ما زالت كلها تتسبب في مشاكل تؤدي إلى العنف وتضر بالسلم والأمن الدوليين.

وفي الحروب والصراعات اليوم، كثيرا ما تلجأ الأطراف المعنية إلى إجراءات تشكل انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني. وتصبح المجموعات الأكثر تعرضا وضعفا في المجتمع ضحايا بريئة وسهلة للصراعات. ويكثر شيوع انتهاكات حقوق النساء والأطفال.

ونعتقد أنه يمكن تعزيز السلم والأمن الدوليين أفضل تعزيز، لا عن طريق الإجراءات التي تتخذها الدول فحسب، بل وبالرجال والنساء من خلال غرس ثقافة السلم واللاعنف في كل كائن بشري وفي كل مجال من مجالات الأنشطة. وعناصر ثقافة السلم تستمد من مبادئ وقيم عريقة تحترمها جميع الشعوب والمجتمعات وتقدرها تقديرا عظيما. إن هدف ثقافة السلم هو تمكين الناس. فهي تساهم مساهمة فعالة في تذليل الهياكل المتسلطة وما يواكبها من استغلال من خلال المشاركة الديمقراطية. وهي تناهض الفقر والتباين وتعزيز التنمية. وهي تجل التنوع وتنهض بالتفاهم والتسامح. ونحن نعتبر ثقافة السلم وسيلة فعالة لتقليل العنف والصراعات ومنعها في عالم اليوم، والمساهمة الفعالة في بناء السلم وتدعيمه في حالات ما بعد الصراع.

وصون السلم والأمن وتوطيد هما يعتمدان إلى حد كبير على الأوضاع المؤاتية للسلم الدائم بعد الصراع. ومن الواضح أن التحول من حفظ السلام إلى بناء السلم يتطلب اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي. وإن لم ينظم هذا التحول على النحو الواجب، أمكن أن يقوض بصورة خطيرة كل جهد إيجابي لصنع السلام. والواقع أننا شهدنا مجتمعات تخرج من حالة صراع لتنغمس في صراعات جديدة داخل الدول أو داخل الجماعات. وهذا جانب من السلم والأمن وبناء السلم يجب التأكيد عليه إلى أقصى حد.

وبعد حرب أو صراع، فإن صون السلم والأمن في بلد أو في منطقة لا يمكن ضمانه في بيئة من الفقر، والجوع، والجهل، والحرمان الاقتصادي، وعدم الخضوع للمحاسبة عن سوء استعمال السلطة السياسية. وفي حالة ما بعد الصراع، تظل الأرض مرتعا لاندلاع صراعات جديدة بشأن مسائل ثانوية أو مصطنعة، حيث أن المحاربين المسلحين، وهم ليسوا قوات تتحلى بالانضباط في معظم الحالات، يميلون إلى التورط في الصراعات لدى أدنى استفزاز. وفي حالة كهذه، فإن نزع سلاح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم أمران أساسيان. إلا أنه يجب إدماج المحاربين السابقين في التيار الرئيسي للمجتمع بطريقة تمكنهم من المشاركة في عملية السلام والإسهام في تطبيع الحالة. وفي هذا الصدد، كانت تجربتنا إيجابية تماما.

وفي بنغلاديش، تفاوضت الحكومة بشأن إنهاء مشكلة طال أمدها في منطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ مع توقيع اتفاق سلام استجاب للشواغل المشروعة لسكان تلك المنطقة. وفي أعقاب توقيع الاتفاق، قام المحاربون السابقون بنزع أسلحتهم وتسليمها إلى الحكومة. ويجري إدماجهم إدماجا ناجحا في المجتمع، وبخاصة في الأنشطة الانمائية للمنطقة من خلال المجالس الإدارية التي يترأسها قادتهم.

وأود أن أؤكد من جديد في الختام أن بنغلاديش تلتزم بقضية السلم والأمن الدوليين. وقد كنا من المساهمين الرئيسيين في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام، ونحن على استعداد للعمل البنّاء مع الدول الأعضاء على النهوض بأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ، وإلى وفدي، وإلى وزير خارجيتي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن أحر تهانئنا وتقديرنا لكم، السيد الرئيس، لاتخاذكم زمام المبادرة بتنظيم النقاش المفتوح اليوم حول المسائل الهامة لنزع سلاح المحاربين السابقين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. ويرحب وفدي بجلسة اليوم، بوصفها خطوة أخرى إلى الأمام صوب المزيد من الشفافية في إجراءات المجلس، وبوصفها أيضا جهدا يأتي في الوقت المناسب للبناء على المناقشة السابقة للمجلس حول بناء السلام بعد انتهاء الصراع، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

إن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعتبر أساسية في وقف دائرة العنف وبناء سلام دائم في مناطق النزاع. ونرى أنه يجب تناول هذه العناصر الثلاثة برمتها كجزء مكمل للعملية المستمرة لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأود أن أبرز النقاط التالية التي توليها حكومتي أهمية خاصة.

أولا، توضح خبرتنا مؤخرا أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن أن تنجح دون وجود تعاون سياسي حقيقي بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة، بما في ذلك حافظو السلام، والوسطاء الدوليون والأطراف في النزاع. إن جهود نزع السلاح التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٣، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية في عام ١٩٩٦ على التوالي، مثالان لذلك. ونرى أن النتائج المتناقضة لهذين المثالين راجعة أساسا لاختلاف مستوى الالتزام السياسي للأطراف المتحاربة. ولذلك، يرى وفدي أن أية تسوية سياسية نهائية للنزاع يجب أن تتضمن اتفاقا بشأن التدابير المحددة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنه ينبغي تزويد حافظي السلام، الذين يقومون بتنفيذ هذه التدابير، بولاية صريحة من مجلس الأمن، مدعومة بموارد كافية. ونحن نرحب، في هذا الصدد بقراري مجلس الأمن ١٢٠٨ (١٩٩٨) و ١٢٠٩ (١٩٩٨) المعتمدين في العام الماضي بشأن مشاكل اللاجئين وتدفق الأسلحة في أفريقيا. وهذه القرارات تعكس الأهمية التي يوليها مجلس الأمن في عمله لتدابير نزع السلاح وإعادة الإدماج. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن إيلاء أهمية كبيرة لهذه المسألة.

ثانيا، يرى وفدي أنه يجب تحديد حوافز ملائمة لتشجيع المحاربين السابقين على نزع السلاح والتسريح طوعيا. وينبغي أن تختلف طبيعة نظام الحوافز ونوعه وفقا لاختلاف السياق في حالات النزاع. ويجب منح الأولوية لمساعدة المحاربين السابقين الذين نزعت أسلحتهم على مساعدة أنفسهم في الأجل الطويل عن طريق التدريب المهني وتهيئة الوظائف. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر أيضا ما يلزم من مساعدة مالية وتقنية للمجتمعات المتأثرة. ومع وضع هذا في الاعتبار، ساهمت حكومتي بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لبرامج تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في أنغولا، عندما كنا أعضاء في مجلس الأمن مؤخرا. كما تؤيد مشاركة المؤسسات المالية الدولية بنشاط أكبر في هذه الأنشطة.

وفي هذا الصدد، يجب أن يولي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام للحالة المقلقة التي نشاهدها في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث يرتكب المحاربون السابقون أعمال اللصوصية والإجرام، بصورة متزايدة. فكثير من المحاربين السابقين، من بينهم الجنود الأطفال، الذين أطلق عليهم الأمين العام تسمية جيوش الخاسرين، ما زالوا يجولون المنطقة، معرضين أمن مخيمات اللاجئين في المنطقة وطابعها المدني للخطر. ويجب أن يتناول مجلس الأمن هذه المشكلة بالذات، على سبيل الاستعجال، لأن هذه الحالة تعرض الأمن والاستقرار الإقليميين لخطر محتمل.

ثالثا، يلاحظ وفدي مع التقدير الإنجازات الهامة التي حققها في هذا المجال زملاؤنا في مجموعة الدول المهتمة، منذ عام ١٩٩٧، فيما يتعلق بالتدابير العملية لنزع السلاح. ونرحب بالمبادئ التوجيهية الخاصة بمراقبة/تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التي اعتمدتها مؤخرا هيئة

نزع السلاح. ونأمل أن تطبق هذه المبادئ التوجيهية، على نطاق واسع، كإطار للتنفيذ الفعال لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ووفدي متمسك بالرأي القائل بوجوب بحث نهج إقليمي أو دون إقليمي لوقف الإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة بجميع أشكالها. ونشيد، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها على التوالي الاتحاد الأوروبي من خلال اعتماده لإجراءاته المشتركة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال إعلان وقف طوعي لاستيراد الأسلحة الصغيرة وتصديرها وصناعتها في غرب أفريقيا. ونأمل أن يتسنى اتخاذ مبادرات مماثلة في مناطق أخرى كذلك.

وقبل أن أختم كلمتي، يحيط وفدي علما مع الارتياح بمشروعين ناجحين في هذا المجال ينفذان بمساعدة أعضاء مجموعة الدول المهتمة. وحلقة العمل المعقودة في مدينة غواتيمالا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أحد المثالين، حيث جرت مناقشة تجارب غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا في مجال جمع الأسلحة وإدماج المحاربين السابقين. ونأمل أن يتم تقاسم الدروس المستفادة من خبرات تلك البلدان، بصورة كاملة، مع البلدان التي تعاني من الصراع الأهلي. ومثال آخر هو المشروع النموذجي لجمع الأسلحة في قطاع غراش الألباني، وهو المشروع الذي بدأ في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. فالفكرة المبتكرة المتمثلة في توفير المساعدة الإنمائية كمكافأة على قيام السكان المحليين بتسليم الأسلحة والذخائر طوعيا جديرة بمزيد من الدراسة.

إن المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم تتيح لنا فرصة قيمة لزيادة الوعي المشترك بهذه المسألة الهامة. لقد استمعنا اليوم إلى عدد من المقترحات البناءة تقدم بها الأعضاء في مجلس الأمن وغير الأعضاء فيه على السواء. ونأمل أنها ستساعد المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل على معالجة هذه المسألة الهامة بصورة أفضل واتخاذ مزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه تهنئتي الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأنني واثق بأن نظر المجلس في البند المدرج اليوم في جدول الأعمال - نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام - سيكون مثمرا للغاية بفضل قيادتكم الحكيمة. وترحب حكومة اليابان بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن، في الوقت المناسب، بتركيز الاهتمام على هذه المسألة، بصورة محددة، وتقدر مبادرة ماليزيا التي أدت إلى عقد اجتماع اليوم.

إن مجلس الأمن بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، قد طـُلب إليه في كثير من المناسبات، منذ انتهاء الحرب الباردة، أن يستجيب للمنازعات الإقليمية بإطلاق عملية لحفظ السلام. لقد علمتنا التجربة أنه يلزم، عند الاستجابة للمنازعات الإقليمية أن نتناول البيئة الهاشة اللاحقة للصراع من جميع جوانبها. ويتوقف نجاح هذه العمليات، إلى حد كبير، على سلاسة تنفيذ التدابير الرامية إلى نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي الواقع، يمكن القول بأن الهدف النهائي لهذا النهج الشامل يتمثل في نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وأود اليوم أن أتناول مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من الجوانب الخمسة التالية.

أولا، من المهم أن ننظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسلوب منسق ومتسق. وقد نوقشت جوانب مختلفة من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منتديات مختلفة. ونوقشت مسألة الأسلحة الصغيرة، على سبيل المثال، في الجمعية العامة ومنتديات أخرى. وقد اتخذت حكومة اليابان عدة مبادرات بغية تنسيق هذه الجهود المختلفة.

وشاركت أيضا في تقديم قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ باء، الذي طلب إلى الأمين العام إنشاء فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الصغيرة. ويشغل السفير ميتسورو دونوواكي، المساعد الخاص لوزير خارجية اليابان، منصب رئيس الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، واستكمالا لعمل فريق الخبراء، استضافت اليابان حلقة عمل طوكيو بشأن الأسلحة الصغيرة، حيث دعت إليها

الخبراء من الفريق، فضلا عن الوفود من الدول المهتمة، وإدارة شؤون نزع السلاح والمنظمات غير الحكومية.

وثانيا، ينبغي مكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى المناطق وداخلها للحيلولة دون استئناف الأعمال القتالية. وبما أن هذه المهمة تتطلب تعاون المجتمع الدولي الكامل، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٧ هاء في دورتها الثالثة والخمسين، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تمهيدا لعقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه، على أن يعقد في فترة لا تتجاوز العام ٢٠٠١. ويتوقع فريق الخبراء الحكوميين بحماس نجاح هذا المؤتمر. وفي هذا السياق، وأثناء تولي اليابان لرئاسة مجلس الأمن في العام الماضي، قامت بتنسيق جهود الفريق العامل المعني بتدفق الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا ومنها، وتجسدت نتائجه في قرار مجلس الأمن ١٢٠٩ (١٩٩٨). ويحدونا خالص الأمل أن تستغل هذه الجهود بصورة فعّالة في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتدفق الأسلحة لعام ٢٠٠١.

والنقطة الثالثة تلك المتعلقة بالتنمية، وهي نقطة لا تحتاج إلى التأكيد على أهميتها بالنسبة للسلام المستدام. وإذ تدرك اليابان أن من بين أسباب انعدام الاستقرار الاجتماعي الفقر المدقع في الغالب، فقد استضافت مؤتمر طوكيو الدولي الأول والثاني للتنمية الأفريقية في ١٩٩٣ و ١٩٩٨، على التوالي. ويؤمل أن يبرز مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية أهمية منع الصراع وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في استعادة الاستقرار في كل أرجاء المجتمع، وهذا شرط أساسي للتنمية.

والنقطة الرابعة التي ينبغي ألا تغيب عن البال لدى التصدي لمسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي أهمية التنسيق بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبقدر ما أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعد مجالا جديدا نسبيا من مجالات جهود الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، فإن مساهمات الدول والمنظمات غير الحكومية المعنية وتعاونها تنطوي على أهمية خاصة. وفي هذا الصدد، عقدت اليابان ندوة مفتوحة للتأكيد على أهمية التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تحت عنوان المجتمع المدني والأسلحة الصغيرة بمناسبة تنظيم حلقة عمل طوكيو بشأن الأسلحة الصغيرة.

وخامسا، من الأهمية بمكان إنشاء ذاكرة مؤسسية للاستفادة من تجربة الماضي بغية ضمان الفعالية القصوى لعمليات حفظ السلام في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، مولت حكومة اليابان دراسة تتعلق بالدروس المستفادة من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحلقة عمل في جنيف عقدتها وحدة الدروس المستفادة. ومن خلال هذه الدراسات وغيرها، يحدونا الأمل في التوصل إلى ابتكار استراتيجية لتنفيذ الأسس والمبادئ التوجيهية لعمليات صون السلام في المستقبل والتي سيكون لها كبير الأثر على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر النقطة القائلة بأن التدابير الانفرادية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإن تكن هامة في حد ذاتها، يجب الاضطلاع بها أيضا كجزء من نهج شامل إزاء حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويحدوني خالص الأمل بأن تستمر معالجة هذا الموضوع الهام من جانب الأمم المتحدة ككل. وحكومة اليابان من جانبها، ستواصل بذل كل جهد ممكن للإسهام في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل موزامبيق. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في تقديم التهنئة إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى الطريقة الممتازة التي تديرون بها شؤون المجلس، واسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسلفكم، السفير جاغني، ممثل غامبيا، على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال شهر حزيران/يونيه الحافل بالصعاب.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لنائب الأمين العام على البيان الذي أدلت به وعلى حضورها هنا اليوم.

وإننا نشيد بمبادرتكم، سيدي الرئيس، في إدراج موضوع اليوم في جدول أعمال المجلس، ونحيي أعضاء المجلس لموافقتهم على إعطاء هذه المسألة الأولوية التي تستحقها. والواقع أن موضوع صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع ونزع سلاح المحاربين السابقين

وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام ليس هاما وحسن التوقيت فقط، بل إنه أيضا، وربما كان ذلك أكثر أهمية، يقع في صلب اختصاص مجلس الأمن.

ولذا نرحب بفرصة تشاطر وجهات نظرنا ونقدم مساهمتنا المتواضعة في المناقشة على أمل أن يضطلع هذا الجهاز بدور أكثر فعالية في صون السلم والأمن الدوليين.

وتذكرنا التجارب القريبة بأن صون السلم والأمن الدوليين في حالات ما بعد انتهاء الصراع يتطلب اعتماد تدابير حسنة التوقيت وتنفيذها تنفيذا كافيا لتعزيز السلام ومنع تكرار نشوء الصراع. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أهمية قصوى لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لأنه بدون ذلك، سيظل السلام عـُرضة للخطر المستمر.

وتعتبر موزامبيق اليوم قصة من قصص النجاح في تاريخ الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولئن كنا نعتز بالإنجازات التي حققها الشعب الموزامبيقي عن طريق المساعدة القيّمة التي قدمها المجتمع الدولي، فإننا ندرك التحديات التي تنتظرنا في مجتمعنا الذي مزقته الحروب.

ففي عام ١٩٩٢ نص اتفاق السلام من أجل موزامبيق الذي وقّع في روما على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والواقع أنه تم إنشاء الآليات اللازمة لمعالجة المجالات الدقيقة. ونتيجة لذلك، جرى إيواء المحاربين ونزع أسلحتهم وتسريحهم دون وقوع أي حادث يـُذكر. وأنيطت بلجنة إعادة الإدماج التي نص عليها اتفاق السلام ولاية التصدي للاحتياجات المباشرة للمحاربين. ومن الواضح أن تزويد المحاربين بدفعات نقدية طوال بضعة شهور من انتهاء الأعمال القتالية لا يكفي. فهم بحاجة إلى المساعدة المستمرة وهم بحاجة إلى تمكينهم من توليد وسائلهم الخاصة في البقاء والعيش حياة طبيعية كبشر يعملون بحيث أن العودة إلى الحرب لن تكون خيارا ناجعا. وكان لإدراج هذه الأحكام والآليات في اتفاق السلام أثره الإيجابي جدا في توطيد السلام في موزامبيق.

ولم تدخر حكومة بلدي أي جهد لمعالجة مشكلة إعادة إدماج المحاربين السابقين، بمن فيهم الذين قاتلوا من أجل استقلال البلاد. وكما ذكر السفير غرينستوك هذا الصباح، فقد تم تجريب عدد من الاستراتيجيات التي تتراوح من التدريب المهني إلى إيجاد فرص عمل وعمالة ذاتية. لقد أيـّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلك الجهود التي بذلتها الحكومة ودرست أثر هذه البرامج، وكان للدعم المقدم من الشركاء المتعاونين أهميته الحيوية في هذه العملية.

وتعني إعادة الإدماج أيضا تصالح المحاربين مع المجتمعات التي كانت ضحية للفظائع. وبالتالي فهي تقتضي مشاركة المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني في العملية. وينبغي أن تكون إعادة الإدماج على نحو ينتمي فيه المحاربون السابقون إلى المجتمع أكثر من انتمائهم إلى أدوارهم السابقة كمقاتلين. وفي مرحلة معيـَّنة ينبغي الكف عن النظر إليهم كفئة خاصة من المواطنين، بل كجزء من المجتمعات التي يعيشون فيها.

ومما يكتسي الأهمية في هذا الصدد المسألة الحساسة المتمثلة في تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم. ولئن كانت محاسبة الحكومات عن استخدام الأطفال جنودا ممكنة، فإنه يصعب في كثير من الأحيان حث المجموعات المتمردة على التغيير وإرغامها على الإقرار بأنها تستخدم الأطفال. والمشكلة ذات أبعاد هائلة. ففي القارة الأفريقية وحدها، يوجد حاليا زهاء ٠٠٠ ١٢٠ طفل دون الثامنة عشرة يشاركون في الصراعات المسلحة.

ومن ثم، تقوم الحاجة إلى تحديد الصعوبات الخاصة التي تنشأ عند نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم ولتسليط الضوء عليها. فالأطفال الذين صدمت مشاعرهم سيجدون صعوبة في الاندماج من جديد في مجتمعاتهم أو حتى في مجتمعات جديدة. وهم في حاجة إلى تدابير طويلة الأمد تركـّز على التعليم ولم شمل الأسر والدعم النفسي - الاجتماعي. وقد تجمعت لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة خبرة في هذا الميدان ويمكنها المساعدة في وضع مبادئ توجيهية للعمل. إن دراسة غراسا ماشيل (الوثيقتان A/51/306 و A/51/306/Add.1) توفر توصيات مفيدة في هذا الصدد. ولا تقل أهمية عن ذلك أعمال المتابعة التي ينفذها السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح، وينبغي استمرار الإحاطات التي يقدمها السفير أوتونو للمجلس وأن توجه أكثر نحو العمل.

ومن العوامل الهامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار نزع السلاح الكامل للمحاربين، أي التأكد من تسليمهم جميع الأسلحة. وبعد انقضاء سبع سنوات على اتفاق السلام العام، ما زالت السلطات الموزامبيقية، بتنسيق مع جنوب

أفريقيا المجاورة، تجد مخابئ للأسلحة التي كان يفترض أن تكون قد سُلمت عند التسريح. وبالتالي، فإن الأحكام التي تتضمنها الاتفاقات لا تكفي؛ إذ سيقتضي الأمر أن تنص ولايات بعثات حفظ السلام على رصد دقيق للعملية.

إن وجود أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة في أيدي من لا يحق لهم أن يحوزوها سيظل يشكل خطرا دائما على السلام والاستقرار في مناطق ما بعد الصراع. وينبغي تعزيز وتعجيل الجهود الإقليمية والدولية المبذولة حاليا في هذا المجال. وينبغي اتباع تدابير عملية لنزع السلاح كلما أمكن ذلك وحيثما أمكن. وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي أتشرف بعضويته، خرج بتوصيات قيّمة، وهو يناقش حاليا تنفيذها واستيفاءها. وينبغي لمجلس الأمن أن يدرس التقارير التي سيصدرها الأمين العام لاحقا.

إن الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في مابوتو، موزامبيق، قبل شهرين فقط، سلط الضوء مرة أخرى على أثر الألغام الأرضية في مناطق ما بعد انتهاء الصراع. وفي حين أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل حلا جذريا ببعثات حفظ السلام، ينبغي لولايات البعثات أن تحتوي على أحكام لمساعدة السلطات المحلية في بناء القدرات اللازمة للتعامل مع الجوانب المختلفة للمشكلة، بما في ذلك التوعية بالألغام، ومساعدة الضحايا، وتدمير المخزونات، وتقديم التكنولوجيا للأعمال المتعلقة بالألغام.

إن الأمم المتحدة جمعت ثروة متراكمة من الخبرة، ويمكن تعلم دروس مفيدة. ومن ثم ينبغي لنا أن نستخدم قدرتنا الإبداعية لوضع مبادئ توجيهية ملموسة وإطار للعمل في عمليات حفظ السلم في المستقبل. وفائدة مناقشة اليوم سيحكم عليها بقدر كبير بمستوى التحسينات التي سيتسنى لمجلس الأمن استحداثها. والموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام ولبناء السلام بعد انتهاء الصراع تبين أيضا مستوى الالتزام بالسعي إلى إيجاد الحلول الدائمة.

إننا نقر بأن حلول هذه المشاكل تكمن بالدرجة الأولى في رغبة الأطراف في المشاركة وفي الإرادة السياسية للتوصل إلى خاتمة إيجابية. ولكن، كما دلت التجربة في موزامبيق وغيرها، يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم هذا الاستعداد إذا أريد له أن يستمر. ونهاية عملية حفظ السلام ينبغي ألا تعني نهاية دعم المجتمع الدولي.

والنهج المتكامل لهذه المواضيع سيكون بالتأكيد مطلوبا ليتسنى لبناء السلام بعد الصراع أن يفضي إلى سلام واستقرار دائمين. ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها مدعوة إلى تأدية دورها في تصميم أكثر الاستراتيجيات فعالية لضمان النجاح في المستقبل. إن التوقعات عالية، ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية عظمى بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وإننا نتطلع إلى حصيلة هذه الجلسة وإلى المداولات والإجراءات التي ستعقبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سميث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب استراليا بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن لهذا الموضوع الهام. ونهنئكم، سيدي، ونهنئ وفد ماليزيا على طرح هذه المبادرة.

نود أن ندلي ببعض الملاحظات عن التحديات التي تخلقها المشاكل التي تعصف بالمناطق الخارجة لتوها من الصراعات، ونبني ملاحظاتنا على تجارب استراليا العملية في عقابيل الصراع في جزيرة بوغنفيل. وكثير من هذه الملاحظات توضح بالتفصيل الاستنتاجات والملاحظات الواردة في الورقة غير الرسمية التي أعدت لهذه المناقشة. إنها أفكار رئيسية استشهد بها متكلمون آخرون اليوم.

إن تجربتنا تدعم الاستنتاج البديهي بأنه لا توجد حلول بسيطة للمشاكل التي يفرضها المحاربون السابقون. والتحديات متعددة الأوجه وتنطوي على مواضيع متنوعة اقتصادية واجتماعية وتعليمية وقضائية ومواضيع متعلقة بنزع السلاح - وكلها يجب أن تعالج بطريقة متكاملة منسقة. وهي تتضمن الحاجة إلى التسريح الفعال للمحاربين السابقين وإدماجهم في الحياة الإنتاجية المدنية؛ التعمير والمصالحة في فترة ما بعد الصراع في بيئة مستقرة

آمنة؛ الإصلاح وبناء القدرات فيما يتعلق بالشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات؛ التشجيع على احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منه باستخدام ونقل الأسلحة الخفيفة.

وفي حالة بوغنفيل، كان أول تحد حقيقي يواجهه الزعماء المحليون إقامة مجتمع مدني واقتصاد محلي مجد. واستراليا، بالعمل مع أبناء بوغنفيل وحكومة بابوا غينيا الجديدة، سرها كونها تمكنت من المساعدة في الاستجابة للحاجات الآنية والطويلة الأمد للمحاربين السابقين. وما تأهيل الخدمات الاجتماعية واستعادة فرص العمالة التي تمس إليها الحاجة ومعالجة المسائل الاجتماعية التي لم تحسم بالنسبة للتخلص من الأسلحة، والإدمان على الكحول، والعنف داخل الأسرة الواحدة والصدمات النفسية سوى أمثلة على المجالات التي تتخذ فيها المبادرات.

والسلام في بوغنفيل سمح بعودة ظهور اقتصاد محلي يافع وبعض فرص العمالة المبكرة. وهذه لا بد من رعايتها وزيادتها. والحكومة الاسترالية، من خلال وكالة المعونة الدولية التابعة لها، تشجع على مشاركة وتشغيل أبناء بوغنفيل، بما في ذلك المحاربون السابقون، في المشاريع التي تنفذها وكالة المعونة. وقد تم تشغيل ٤٠٠٠ شخص حتى الآن، وسيزداد هذا الرقم مع بدء المشاريع التي ستنفذ لتأهيل البنية التحتية من طرق وجسور، وتأهيل قطاعها الزراعي الذي كان في الماضي عالي الإنتاجية، واستعادة الخدمات في ميداني الصحة والتعليم.

وحتى الآن، تسبب عدم توفر عمالة على مستوى عال من المهارة في جعل توظيف السكان المحليين في الأعمال اليدوية محدودا. ولم يتلق الكثيرون من المحاربين السابقين، وخاصة الشبان منهم، إلا القدر الضئيل من التعليم والتدريب. وإدراكا لهذا، أعطيت الأولوية لإعادة بناء المرافق التعليمية في بوغنفيل. وتشيد الآن اثنتان من المدارس الثانوية، واستكمل الآن بناء المركز الوحيد للتدريب المهني في بوغنفيل. كذلك قامت الحكومة الاسترالية، عاملة إلى جانب المجتمعات البوغنفيلية، بإعادة إنشاء حوالي ٣٠ حجرة دراسة في مدارس القرى.

والكثيرون من المحاربين السابقين يعانون من صدمات نفسية كبيرة نتيجة لتجربتهم خلال سنوات الصراع المسلح. ويواجه هذا التحدي أيضا عن طريق الجهود التعاونية. وشجعنا ومولنا عمل المنظمات المحلية غير الحكومية لتدريب مستشاري الصدمات ولتشجيع المحاربين السابقين على إعادة الاندماج وعلى مواجهة مشاكلهم الاجتماعية المستمرة.

كما نعمل في تعاون وثيق مع حكومتي نيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة على تطوير مشروع للشرطة سيدرب فيه في نهاية الأمر ٢٠٠ من البوغنفيليين كشرطة محليين. واستفاد حوالي ٣٠ رجل وامرأة من مشروع سابق لتدريبهم كشرطة محليين. وكان بعض المستفيدين منه شباب بوغنفيليون عاطلون عن العمل. وهذا عمل هام. وفي غيبة السلطة المدنية، ظهر عدد من الهيئات المحلية للقانون والنظام وبها ثوار سابقون ورؤساء قبائل محليون. وأدى هذا في بعض الحالات إلى عدالة مقتضبة وإلى منحى في القانون والنظام لا يخضع لرقابة دستورية أو قانونية.

وكان وجود فريق رصد السلام، وهو قوة متعددة الجنسيات بقيادة استراليا وتشمل حوالي ٣٠٠ من الموظفين من استراليا وفيجي ونيوزيلندا وفانواتو يعملون متعاونين مع المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغنفيل، كان وجود ذلك الفريق مهما في معالجة مشكلة المحاربين السابقين. وكل من فريق رصد السلام ومكتب الأمم المتحدة السياسي هو هيئة محايدة غير مسلحة ومفوضة لرصد السلام ورفع التقارير إلى الأطراف. ووفّر وجودهما جوا هاما من الأمن للبوغنفيليين، ومنحهما الثقة للعمل وتجاوز خلافاتهم. ولولا ذلك الوجود، لكان الخطر الذي يتهدد عملية السلام في بوغنفيل والمتمثل في وجود أعداد كبيرة من المحاربين السابقين أكثر شدة.

ويقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي أيضا بدور هام في التخلص من الأسلحة في الجزيرة. وهذه مسألة أساسية في المناقشات الدائرة حول المستقبل السياسي لبوغنفيل. وفي أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٩ فوضت اللجنة الاستشارية لعملية السلام، وهي منتدى يترأسه مكتب الأمم المتحدة السياسي ويمكّن الأطراف من مناقشة المسائل ذات الصلة بعملية السلام، فوضت المكتب السياسي صلاحية تطوير خطة للتخلص من الأسلحة باشتراك الأطراف الرئيسية. ولن يكون اتفاق الأطراف على هذه الخطة مهما بالنسبة لخفض عدد الأسلحة في الجزيرة وما تنطوي عليه من تهديد لعملية السلام

فحسب، بل سيكون إجراء في غاية الأهمية بالنسبة لبناء الثقة في إطار المفاوضات بشأن مستقبل بوغنفيل السياسي أيضا.

سأختتم بتعليق موجز على مشكلة الأسلحة الصغيرة. إن التسريح والتخلص من الأسلحة وبرامج رصد السلام مثل تلك التي نضطلع بها في بوغنفيل يمكن لها، بل ولا بد لها من أن تلعب دورا هاما في معالجة المشاكل الناجمة عن انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة في أجزاء كثيرة من العالم. ومشكلة الأسلحة الصغيرة مشكلة معقدة تشمل مسائل كثيرة: نزع السلاح، حقوق الإنسان، النواحي القانونية، الحكم الصالح، القانون والنظام، وما إلى ذلك.

ولكن بمرور الزمن يمكن الحصول على رد فعال عن طريق الردود القومية والإقليمية المؤثرة، والتي يمكن لها بدورها أن تصبح لبنات في صرح رد دولي فعال. ولقد ساعد هذا المنحى في ترشيد الحكومة الاسترالية في تطوير سياستها إزاء مشكلة الأسلحة الصغيرة.

إننا نقدم هذه الملاحظات آملين أن تسهم بطريقة عملية في هذه المداولات الهامة. وهذه مسائل معقدة ومن الواضح أنها تحتاج إلى المزيد من الدراسة، وخاصة للتركيز على كيفية بناء أهدافنا كجزء من أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام عقب الصراع وإعادة التعمير بعد الصراع. وفي هذا السياق، نرحب بالاقتراح الداعي إلى المزيد من العمل في هذه المسألة مع تقرير من الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إفندي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في مطلع بياني، يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم سيدي بأخلص التهانئ على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. ولدينا كل الثقة في أن المسائل المعروضة على مجلس الأمن ستكون لها خاتمة ناجحة بفضل حكمتكم وقيادتكم الملهمة. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهانئ لسلفكم، السفير جاغني، الممثل الدائم لغامبيا لريادته أنشطة مجلس الأمن بكفاءة في الشهر الماضي.

يود وفد بلادي أن يشيد بوفدكم لمبادرته الممتازة في طرح مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين أمام مجلس الأمن. ونعتقد أن هذه مبادرة حان أوانها وستكون مفيدة للمجتمع الدولي.

من المعترف به أن دور نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين دور معقّد لا بالنسبة للأطراف المعنية فحسب، بل بسبب الآثار الدولية المترتبة عليه أيضا. إنه يتطلب موافقة الفصائل المعنية على شروط اتفاقية سلام ونبذها استخدام القوة، وهذا أمر ضروري لاستهلال بداية ناجحة في منحى ذي شُعب ثلاث، وهي، كما أظهرته التجربة، متداخلة ويساند بعضها بعضا. وفي الوقت ذاته، يجب على الأبعاد الدولية لهذه الأنشطة أن تركّز على دور الأمم المتحدة ودور المنظمات الإقليمية، كل في إطار صلاحية وانخراط هذه الهيئات في مراحل مختلفة لهذه العمليات المعقدة كان له أثر حميد في تحقيق قدر من الاستقرار الذي أدى آخر الأمر في بعض الحالات إلى عدة حالات من العودة بالحياة الطبيعية إلى المناطق المضطربة.

أضف إلى هذا أنه كان لتسليم الأسلحة إلى السلطات المسؤولة وما تبع ذلك من تسريح آثار إيجابية على الأمن في حالات ما بعد الصراع، خاصة في تأمين عملية السلام ودفعها إلى الأمام. وكلنا يعترف بأن بذل الجهود الهادفة إلى خلق جو مؤد إلى الأمن سيجعل من الضروري نزع سلاح المحاربين وجمع الأسلحة من المدنيين في إطار برنامج جمع عام للأسلحة، وذلك لتعزيز بيئة لا ينظر فيها إلى الأسلحة كأشياء ضرورية.

وهناك خطوة أخرى يجب اتخاذها لمعالجة مشكلة التمويل الكافي، وهي لا غنى عنها لضمان تنفيذ البرامج الشاملة لإعادة الإدماج وإعادة بناء الاقتصاد المدمر. وتوزيع المساعدة المالية على أساس عادل بين المحاربين السابقين وعموم السكان الذين يعاني الكثيرون منهم أيضا من الضيق الاقتصادي الشديد، سيحول بدوره ضد وقوع صراع آخر تتسبب فيه الأطراف الساخطة.

وفي هذا السياق، من المهم أن نلاحظ أنه خلال الفترة الوجيزة لسنتين فحسب، من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، استخدم ٠٠٠ ٣٠٠ طفل دون سن الثامنة عشرة كجنود في الصراعات حول العالم. ومستقبلهم مهدد بالخطر، وخاصة حين تكون للفرص الكافية لتعليمهم لإعدادهم

المهني ولتقديم الاستشارات لهم للتغلب على ما يعانونه من آثار نفسية نتيجة الصراع محدودة. ومن الجلي أن الحاجة تدعو إلى عمل المزيد للإقلال من معاناتهم ولضمان مكانهم المشروع في مجتمعاتهم عن طريق برامج الدعم الكافي.

هناك مسألة هامة أخرى ينبغي تناولها هي مشكلة كبح تدفق الأسلحة عن طريق الوسائل السرية بعد تحقيق نزع السلاح لأنها تترك أثرا سلبيا بالغا على الأمن وتنذر باحتمال نشوء وضع متفجر يؤدي في نهاية الأمر إلى زعزعة الاستقرار. وهذا يدعو إلى بذل جهود عازمة منسقة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة. والحاجة إلى اتباع نُهج مرضية ردا على التغييرات خطوة تلقى الترحيب أيضا. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاهتمام بمراعاة اتباع المبادئ الأساسية المجسدة في الميثاق.

ختاما، سيدي الرئيس، أود أن أؤكد مجددا تقدير وفدي لمبادرتكم الممتازة بشأن هذا الأمر الهام للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هيوس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن سرور وفدي إذ تتاح له هذه الفرصة للاشتراك في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأود أن أهنئكم على مبادرتكم بالدعوة إلى هذا الاجتماع.

لقد أعددنا بياننا اليوم بالاستناد إلى حد كبير إلى تجربتنا الوطنية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مثل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ولا بد لي من القول إنني وجدت البيان الذي أدلى به من قبل ممثل موزامبيق قيما بشكل خاص. ولقد استندنا أيضا إلى مشاركتنا في الترتيبات الإقليمية، مثل فريق مراقبة السلام في بوغنفيل، ببابوا غينيا الجديدة، حيث قامت الأمم المتحدة أيضا بدور رئيسي في عملية السلام عن طريق مكتبها السياسي، الذي كان، بطبيعة الحال، موضوع البيان الذي أدلى به زميلنا الاسترالي قبل قليل.

يبدو لنا أنه عند وضع أي إطار لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، هناك ثلاثة عوامل أساسية. وهذه هي المرونة والقدرة على البناء والاستدامة.

فيما يخص المرونة، نرى أن من الأساسي أن نعترف بأن الظروف المختلفة تستحق، بل ينبغي، أن تعامل بنُهج مختلفة. على سبيل المثال، عندما يكون مجتمع قد أضير إلى حد بعيد نتيجة حرب أهلية أو صراع عرقي إلى حد انهيار مؤسساته الداخلية، فإن من المحتمل أن يكون دور الأمم المتحدة والوكالات الخارجية الأخرى بحاجة إلى أن يكون أكثر كثافة. إلا أنه في أحوال أخرى، عندما تظل حكومة راسخة معترف بها دوليا باقية في السلطة بعد فترة من الصراع، فإن دور العناصر الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة، من المحتمل أن يكون أكثر تحديدا. ولذلك ينبغي تجنب أي إطار مفهومي جامد.

فيما يتعلق بالقدرة على البناء، هناك حاجة إلى أن يوفر، على مستوى الفرد، التعليم والتدريب والمعلومات فيما يتعلق بالخيارات التي قد تتاح للمحاربين السابقين لمساعدتهم على مواجهة المشاكل التي يواجهونها بشأن التسريح. وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يحصل على الاهتمام الأكبر خلق قدرة وطنية بأسرع وقت ممكن في أنشطة التسريح وإعادة الإدماج لخفض الاعتماد على المدخلات الخارجية.

والقدرة على الاستدامة، بطبيعة الحال، تعني أن توضع مبادرات لتجنب العودة إلى الصراع. وتعني أيضا تعزيز النمو والتنمية على المدى المتوسط والمدى الطويل وضمان الحصول بشكل منصف على منافع ذلك النمو.

إن التنفيذ الناجح لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام تعتمد إلى حد كبير على الأحكام الواردة في الاتفاق الذي ينهي الصراع، كما أشار عدد من الأعضاء اليوم. والأنشطة الرامية إلى دعم هذه العمليات ينبغي، بقدر الإمكان، أن تصمم جيدا منذ البداية. وعلى وجه الخصوص، فإن هذا يعني التشاور المبكر مع أطراف الصراع. وفيما يتعلق

بالموارد الخارجية لا يسعنا إلا أن نوافق على الملاحظات التي طرحها بعض المتكلمين اليوم بأن من الأساسي أن تحظى جهودنا الجماعية لحفظ السلام بأساس مالي مؤمَّن بأكثر مما هو عليه الآن.

وأحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة نيوزيلندا في بوغنفيل، في بابوا غينيا الجديدة، هو ضرورة أن تكون التسوية السلمية وبعد ذلك آليات نزع السلاح وإعادة البناء في أيدي الأطراف المعنية. ونحن إلى جانب استراليا وفيجي وفانواتو، لا نزال نوفر الأفراد لفريق رصد السلام ونشارك في الاجتماعات الاستشارية العادية لعملية السلام. ومع ذلك، فإن دورنا ثانوي أساسا بالقياس إلى الدور الذي يؤديه الزعماء السياسيون أنفسهم.

ومع ذلك يظل نشاط إعادة الإدماج نشاطا معقدا ومكلفا. ومن الصعب بشكل خاص أن ينفذ بنجاح في الاقتصادات الراكدة أو المتأثرة بشدة نتيجة للصراع. ومن الناحية المثالية، ينبغي التركيز أيضا على البرامج التي تعزز المصالحة في الوقت نفسه، على سبيل المثال بتعيين المحاربين السابقين شرطة في قوة شرطة جديدة، كلما كان ذلك ممكنا.

فيما يتعلق ببوغنفيل، لا تزال نيوزيلندا توفر عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، الدعم لعملية السلام، بما في ذلك استعادة السلطة المدنية ومجموعة من برامج التدريب المهني مع التركيز على إعادة الإدماج. ومما يدعو للسرور أن نبلِّغ بأننا وجدنا من الممكن توفير برامج تدريب تعلم فيها المحاربون السابقون جنبا لجنب.

وهناك حجر أساس هام آخر هو تعزيز الحكم السليم. إننا نعتز بالتعريف الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الحكم السليم هو:

"ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون أي بلد على جميع الأصعدة بطريقة تكون مشتركة شفافة مسؤولة".

إن الحكم السليم، في الواقع، يعني أن نؤسس الأولويات على توافق آراء واسع في المجتمع، بينما في الوقت نفسه يُستمع الى أصوات الطبقات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا.

وأخيرا، نعتقد أن من المفيد أن نذكِّر بكلمات الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي عندما كتب في "خطة للسلام"

"إن الدبلوماسية الوقائية هي لتجنب وقوع أزمة؛ أما بناء السلم بعد انتهاء الصراع فلمنع تكرارها". (A/47/277، الفقرة ٥٧)

هذه العبارة الدقيقة تعني تماما ضرورة اتخاذ خطوات كثيرة لمعالجة المشاكل التي إذا تركت دون حل، يمكن أن تؤدي إلى عودة إلى الصراع المسلح. وهي تبرز أيضا بوضوح ضرورة الاهتمام الواجب بجانب إعادة الادماج للموضوع الثلاثي الأبعاد الذي نناقشه اليوم. لأنه بدون بذل جهد ناجح لإعادة الإدماج، فإن عائدات نزع السلاح والتسريح قد تكون قصيرة الأجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتحيتكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. إن مبادرتكم، التي أدت إلى مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مكان الصدارة الذي يحتله موضوع نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالنسبة لاستعادة الاستقرار والسلم القابل للاستدامة، تمثل امتدادا طبيعيا لسجل ماليزيا الكبير في مجالات حفظ السلم الدولي وبناء السلام. وباعتبارنا بلدا يتمتع بخبرة مباشرة حصلنا عليها مؤخرا في الأمور التي نناقشها اليوم، نود أن نسهم بشكل محدد فيما يتعلق بالعناصر التي قد يشتمل عليها التخطيط والتنفيذ المستقبليين للعمليات والبعثات التي تقوم بها منظمات أمنية إقليمية بقيادة الأمم المتحدة.

ويسرنا أن نشارك في المناقشات ونتشاطر آراءنا بشأن نهج شامل لمسائل حفظ السلام وبناء السلام. ونحن ندرك أن المتطلبات المختلفة الكامنة في الإدارة العسكرية والحكم البيروقراطي في بعثات الأمم المتحدة تقتضي فئات ومهام متميزة لحفظ السلام وجهود بناء السلام. ومع

ذلك، فإن هذه الجهود جميعا تشتمل على نفس العناصر المتشابكة على الطريق نحو السلام الدائم.

إن هدف استعادة وصيانة السلام الدائم ينبغي ألا يكون ضحية تقسيم مفهومي أو بيروقراطي، فقيمته بالغة الكبر والفشل في تحقيقه بالغ الخسارة. وإذا ما كان مجلس الأمن يرغب فعلا في تعزيز فعاليته ونطاقه ومدى تحقيق المسؤولية التي أوكلها الميثاق إليه عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ينبغي ألا يتخلى عن تحسين الوسائل القديمة أو البحث عن وسائل جديدة تتناسب مع الحقائق الواقعة بطريقة شاملة.

وفي هذا الصدد، تحيي كرواتيا مبادرة الابتعاد عن النهج المجزأ صوب بذل كل ما يمكن في عالم اليوم لتعزيز احتمالات السلام الدائم. إن السعي من أجل وضع مبادئ وخطوط إرشادية عامة لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام وبناء السلم يحدث في وقت مناسب ويتماشى تماما مع الجهود التي يبذلها الأمين العام الآن. ويتماشى كذلك مع الإرادة السياسية لعدد من الدول الأعضاء. كما يشهد على ذلك عدد المتكلمين اليوم.

وبعد أن استضافت كرواتيا خمس عمليات متميزة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أثناء السنوات الثمانية الماضية، فإنها اكتسبت الخبرة التي تتيح لها أن تتأمل في الدروس المستفادة من حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذه المناسبة، لن أعلق على العمليات التي لم تنجح في أراضي كرواتيا. بل أود أن أتحدث بإيجاز عن ثلاث نقاط من الدروس المستفادة من نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية، وبارانيا، وسرميوم الغربية. والنقاط الثلاث هي: نموذج راند لنزع السلاح استخدم في المنطقة الدانوبية الكرواتية أثناء بعثة الإدارة الانتقالية؛ والمساعدة الأمنية والبعثة السياسية اللتان تبعتا إكمال بعثة الأمم المتحدة بنجاح؛ وأخيرا، الاستراتيجية الوطنية والتدابير السياسية فيما يتعلق بإعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم.

وقد أنشئت بعثة الإدارة الانتقالية في بيئة مؤاتية لهدفها النهائي وهو إعادة الإدماج السلمي للإقليم الكرواتي الذي كان محتلا فيما سبق، وحصلنا على موافقة أطراف الصراع على أن اللجوء إلى الخيار العسكري لم يلق ارتياحا لدى أي طرف من الأطراف المعنية، وكان الهدف السياسي وهو إعادة الإدماج السلمي مقررا ومعروفا بوضوح، فضلا عن حيازته للدعم من جانب الإرادة السياسية للحكومة المضيفة، والمجتمع الدولي، وقيادة الأمم المتحدة الماهرة في الميدان. ومع ذلك، فإن عملية إعادة الإدماج كانت، بطبيعة الحال، أكثر من تحد سياسي. لقد مثلت صعوبات تقنية وبيروقراطية رئيسية بالنسبة للجوانب المدنية من إعادة الإدماج.

ومع ذلك، كانت عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من الأمور الهامة بالنسبة للتنفيذ المنظم للجدول الزمني لإعادة إدماج المدنيين. وكان من المهم أن هذه العملية قد بدأت ليس في تاريخ مبكر من هذا الجدول فحسب، بل إنها اكتملت بسرعة، وكفاءة، وبأسلوب مبتكر لمشروع لإعادة شراء الأسلحة. واستمر برنامج إعادة شراء الأسلحة النارية حوالي عشرة أشهر، وتشاطرت إدارته حكومة كرواتيا وبعثة الإدارة الانتقالية. وفي إطار البرنامج، جرى جمع كميات ضخمة من الأسلحة النارية، والذخائر والمفرقعات وأجهزة الاشتعال التي دفع مقابلها حوالي ١,٦ مليون دولار. واستمرت منذ ذلك الوقت عملية الإعادة الطوعية للأسلحة الصغيرة وجمعها. وابتداء من آب/أغسطس ستجري معاقبة أي استمرار في امتلاك الأسلحة بطريقة غير شرعية.

واختتمت عملية الإدارة الانتقالية في الموعد المحدد وهو ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأثناء الأشهر القليلة الأخيرة، انخفض عدد العاملين في حفظ السلام انخفاضا شديدا. وبتقدم الفترة الانتقالية، زاد عدد الوظائف الأمنية التي تمارسها قوة الشرطة الانتقالية، التي تكونت من ٤٠ في المائة من كل من الكروات والصرب، و ٢٠ في المائة من الجماعات الإثنية الأخرى الموجودة في المنطقة. ومن المهم أن المجتمع الدولي وفر المساعدات التدريبية لعدد من أعضاء قوة الشرطة الانتقالية، مما كان له كبير الفضل في إضفاء الصبغة المهنية الرفيعة المستوى على القوة. وكان هذا من الأهمية بمكان لإعادة الاندماج على النحو الواجب للمحاربين السابقين ولصون القانون والنظام. وفي البداية كانت بعثة الإدارة الانتقالية الهيئة المسؤولة عن قوة الشرطة الانتقالية، التي أصبحت فيما بعد تحت إدارة وزارة الداخلية قبل سنة من إعادة الاندماج الكلي للمنطقة.

وفريق الدعم التابع للأمم المتحدة الذي تبع ذلك لمدة تسعة أشهر رصد ممارسات الشرطة المدنية، مضيفا بذلك وزنه إلى الزخم الإيجابي لتطبيع الحياة في المنطقة. ولم تكن كرواتيا راضية بالضرورة، إلا أنها كانت على علم تام بجسامة وتعقيد عملية إعادة الإدماج الجارية، ثم دعت كرواتيا بعد ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمواصلة بعض واجبات الرصد في سلافونيا الشرقية. وبذلك اعترفت كرواتيا بالحاجة إلى بذل كل ما في وسعها لتوطيد الاستقرار وتعزيز السلام، مما يساعد السكان المحليين على التحرك صوب المهام المشتركة لإعادة بناء الرخاء. وفي هذا الصدد، كما جرى التأكيد عليه مؤخرا أثناء مؤتمر زغرب الإقليمي المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا تزال إزالة الألغام مهمة تحظى بالأولوية.

وحرصا على التعجيل بالمصالحة والانتعاش العام بعد الصراع، يجب إيلاء أهمية خاصة للتدابير الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، توجد أهمية إضافية لإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع المدني. وفي كرواتيا، نحاول أن ننشط إعادة الإدماج هذه بأساليب متعددة، منها اعتماد قانون العفو الذي برأ ساحة متمردين سابقين، فيما عدا مرتكبي جرائم الحرب. ويُعطى المحاربون القدماء أولوية في إمكانية الحصول على التعليم العالي والتوظف في القطاع العام. كما أنهم مؤهلون للحصول على ائتمانات بشروط تفضيلية بالنسبة للمشاريع التجارية الجديدة أو التأجير الزراعي. أما من لا يستطيعون أن يدرجوا ضمن الأفراد العاملين بالفعل، فيمكنهم الحصول على منافع خاصة للعاطلين عن العمل تتضمن الرعاية الصحية، بالإضافة إلى منافع التقاعد المبكر.

وغني عن القول إنه ثبت أن كل هذه التدابير المتعلقة بالسياسات مكلفة. فهي تثقل كاهل الميزانية الوطنية لاقتصاد مثقل بأعباء التعمير، وهبوط في الاستثمارات، ومعدلات نمو حقيقية، وبطالة مرتفعة، وهذا هو الحال دائما في مجتمع ما بعد الصراع. ولهذا توصي كرواتيا بقوة بأن تخصص أرصدة معينة وأن توجه إلى برامج محددة تدعم إعادة التأهيل للمحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، بحيث يكون ذلك جزءا من المساعدة المالية الدولية المقدمة لمجتمعات ما بعد الصراع.

وكما ذكرنا قبلا في هذه الهيئة وفي منتديات أخرى، لا تتم المصالحة بين ليلة وضحاها بل هي عملية طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، أؤكد بشدة على أهمية إيضاح حقيقة ما حدث أثناء الصراع، أي تحديد المسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتكبت. فلا يمكن تحقيق هدف إعادة إدماج المحاربين السابقين دون عنصر العدالة هذا. والبديل، إن لم يقدم مجرمو الحرب إلى العدالة، فلن يثق جار بجاره عند السير في الطريق بعد الغروب، ناهيك عن المشاركة سويا في إعادة البناء واستحداث اسباب العيش في نفس المجتمع المحلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل السلفادور. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميلانديز - برهونا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد السلفادور، أود أولا أن أنقل إليكم، سيدي، تهانئنا بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ومشاركتكم وزير خارجية بلادكم في ترؤس هذا الاجتماع. إننا نرحب بهذه المبادرة للنظر في مسألة نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإدماجهم في بيئة حفظ السلام.

في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بدأت مرحلة جديدة في التاريخ السياسي للسلفادور: فقد وقّعت حكومة السلفادور وجبهة فربوندو مارتي للتحرير الوطني، تحت رعاية الأمم المتحدة، على اتفاق السلام في تشابلتبك، بالمكسيك، وبذلك وضعتا حدا للصراع المسلح. وقد تم الدخول في التزامات لإحلال السلام، وتحقيق المصالحة الوطنية، ورعاية الديمقراطية، وكفالة حقوق الإنسان، والبدء في برنامج للتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تصفية الأسباب الجذرية التي سببت الصراع الداخلي والعمل على منع تكراره.

وحتى نستخلص الدروس المستفادة من تجربة بلدي، اسمحوا لي، أولا، بإبداء بعض التعليقات على عملية السلام في السلفادور. لقد كان انتهاء الحرب الباردة، وتفتت الاتحاد السوفياتي وتقدم الانفراج على الصعيد دون الإقليمي من العوامل الخارجية التي دعمت عملية السلام في السلفادور التي ظلت راكدة فترة طويلة دون أن تحرز تقدما كبيرا.

وكان رفض أغلبية القوى السياسية استمرار الحرب في السلفادور؛ واقتناع أطراف النزاع بأن ليس بينهم من يستطيع أن يهزم الآخر عسكريا، وأن الصراع المسلح لن يؤدي إلى حل للمشاكل الوطنية الخطيرة والعميقة؛ وعدم وجود الثقة والإيمان بأن أطراف النزاع قادرة على التوصل إلى اتفاق مباشر: كلها فتحت الطريق أمام حكومة السلفادور والجبهة الوطنية، كل على حدة، للسعي إلى الحصول على معونة الأمين العام، لمساعدتهما على إجراء مفاوضات، دون انقطاع، لحل النزاع. ومنذ ذلك الوقت، بدأت المنظمة القيام بدور إيجابي وديناميي وحفاز في عملية السلام في السلفادور.

وابتداء من التوقيع عام ١٩٩٠ على اتفاق جنيف الذي حدد الأهداف العامة، وحتى توقيع اتفاق تشابولتيك في عام ١٩٩٢، قامت الأمم المتحدة بدور أساسي في العملية التفاوضية بأكملها، وبذلت قصارى جهدها لتيسير التقارب والتفاهم بين الأطراف، خاصة في الأوقات التي ظهرت فيها خلافات كانت ستعرض استمرار العملية للخطر، لولا ذلك.

ولم تقتصر مشاركة الأمم المتحدة على المساهمة في نجاح المفاوضات، التي أدت تدريجيا إلى نتائج إيجابية والى اتفاقات جزئية واتفاقات شاملة، في نهاية المطاف، اتفاق سان خوزيه لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٠؛ اتفاق كاركاس لعام ١٩٩٠ بشأن الجدول الزمني لعملية التفاوض وجدول أعمالها؛ اتفاق المكسيك لعام ١٩٩١ بشأن القضايا الموضوعية المتصلة بجدول الأعمال؛ واتفاقات نيويورك في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وكانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حين تم الدخول في اتفاقات نهائية شكلت لاحقا اتفاق السلام الموقَّع في المكسيك في عام ١٩٩٢. وكان على الأمم المتحدة أن تضطلع أيضا بالمهمة الدقيقة للتحقق الدولي على أرض الواقع لضمان الامتثال للالتزامات المتفق عليها.

ومن المهم ملاحظة أنه قبل التوصل للاتفاقات النهائية، وبناء على طلب رؤساء أمريكا الوسطى، واستجابة للنداءات الموجهة من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبناء على طلب الأمين العام، تعهدت أطراف مهتمة من خارج المنطقة بدعم عملية السلام والسعي بنشاط وبأسلوب بنّاء للتوصل إلى حل نهائي للنزاع المسلح في السلفادور، بطرق تشمل دعم ومساعدة تنفيذ الاتفاقات التي أبرمها أطراف النزاع. ومن الأمثلة الهامة لهذا الدعم الرسالة المشتركة لوزير خارجية الولايات المتحدة ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، والبيان المشترك الصادر عن هذين البلدين، المؤرخ ١ آب/أغسطس ١٩٩١، بشأن عملية السلام وتعاون البلدين في أمريكا الوسطى. وبالإضافة إلى الإعراب عن تأييد الأمين العام بشدة والمشاركة النشطة لأصدقاء الأمين العام الرامية إلى إحراز تقدم في تلك العملية، فقد حث البلدان بلدانا من خارج المنطقة، منها كوبا، على زيادة جهودها المبذولة لحل النزاع في السلفادور بالوسائل السلمية.

لقد سجل توقيع اتفاقات السلام بداية مرحلة جديدة ومختلفة في هذه العملية. فبإذن من مجلس الأمن بموجب القرار ٦٩٣ (١٩٩١)، جرى توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وقد أنشئت، في البداية، بولاية محدودة تهدف إلى ضمان التحقق النشط من الالتزام بالاتفاقات المعنية باحترام حقوق الإنسان وضماناتها. وقد تولت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بشكلها الموسع، القيام بعملية متعددة التخصصات، وتحملت مسؤولية توفير المساعدة، والتحقق من تنفيذ اتفاق السلام، بما يشمل وقف إطلاق النار، ضمن عناصر أساسية أخرى، وكان قد تم الاتفاق عليه حتى قبل توقيع السلام؛ وفصل القوات وتسريحها وتدمير أسلحة الجبهة الوطنية؛ وتخفيض القوات المسلحة وإصلاحها؛ وإصلاحات دستورية؛ وإخضاع القوات المسلحة للسلطة المدنية؛ والقضاء على القوات القمعية وإنشاء قوة شرطة مدنية وطنية جديدة؛ وإضفاء مركز قانوني على الجبهة الوطنية كحزب سياسي؛ وإدماج المحاربين السابقين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد؛ وإصلاح النظام القضائي والانتخابي؛ والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بما يشمل برامج نقل الأراضي وبرامج لإعادة إدماج المحاربين السابقين ودعمهم ماليا. وأنشئت آليات لرعاية المصالحة الوطنية، منها لجنة الحقيقة، وكانت ولايتها تتمثل في إلقاء الضوء على أهم حالات انتهاكات حقوق الإنسان، واللجنة المخصصة المسؤولة عن تطهير القوات المسلحة، ولجنة السلام، التي كانت مسؤولة عن ضمان وكفالة الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها لتعزيز المساعدة والتنمية المجتمعية، في القطاع الزراعي أساسا.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن الجهود الوطنية التي بذلناها جرى تكميلها بواسطة

التعاون الدولي من خلال إنشاء خطة خاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى اعتمدتها الجمعية العامة وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذها وتنسيقها بالتعاون مع وكالات متخصصة أخرى في المنظومة. كما أقر برنامج تعاون إقليمي من أجل المشردين واللاجئين والعائدين، وقد نشط البرنامج في مناطق كانت مشاركة في النزاع قبل ذلك. وقد تم وضع البرنامج بتعاون مالي من حكومة إيطاليا والمشاركة المنسقة لأربع وكالات متخصصة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة للدول الأمريكية التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

كما أود أن أذكر أن تنفيذ الالتزامات، مثله مثل مرحلة التفاوض، كان محفوفا بالمصاعب - وهي مصاعب كان من الممكن أن تعرض الوفاء بالالتزامات للخطر. وكان هذا نتيجة لمقاومة القوات المسلحة قبول التغير بقدر ما كان نتيجة لانتهاكات الواجبات المتفق عليها، وتم التغلب على هذه الصعوبة بفضل تدخل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والإرادة السياسية للأطراف واقتناعها وعزمها على تحقيق السلام.

ويتعين أن نؤكد في هذا السياق، أن دور الأمم المتحدة كان ناجحا وفعالا نتيجة للكفاءة والاقتدار المهني للأمين العام وموظفيه في الاضطلاع بهذه الولاية. لقد تصرفوا بنزاهة، مع احترام مواقف ومصالح الأطراف، ولم يخرجوا عن السعي إلى المساهمة في تحقيق حل سلمي للنزاع في السلفادور.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، نستطيع استخلاص بعض الدروس من تجربة السلفادور. فمن الممكن إقامة تعاون بين منظمة عالمية وبلد صغير لحل مسائل معقدة وحساسة، تتجاوز الحدود الوطنية، في بعض الظروف. لقد جاءت مشاركة الأمم المتحدة عن طريق قرار سيادي لحكومة السلفادور وقبولها للجبهة الوطنية. وبعبارة أخرى، جاءت متماشية مع رغبات طرفي النزاع. لقد أعرب طرفي النزاع عما يلزم من حسن النوايا وضمنا وجود الإرادة السياسية لإجراء مفاوضات إلى أن يتم تحقيق السلام. وقبل طرفا النزاع المشاركة النشطة للأمم المتحدة وتعهدا بالتعاون والامتثال للالتزامات التي قطعاها على عاتقهما من أجل توطيد السلام. ويلزم أيضا التشديد على أن الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بين الطرفين على أساس ثابت يعوَّل عليه، كان جوهريا في ضمان نجاح دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

وحدث تأخير في الإطار الزمني لنزع السلاح والتسريح لأن الطرفين لم يجمعا قواتهما في الأماكن المحددة؛ وتم الامتثال لأحكام اتفاق السلام المتعلقة بحل قوات الأمن العام؛ وتأخرت إعادة إدماج المحاربين السابقين؛ وكانت هناك معلومات غير كاملة عن الأسلحة الموجودة في حيازة القوات غير النظامية. ووجه الطرفان اتهامات متبادلة أدت إلى التشكك وعطلت تنفيذ الالتزامات. ولكن الإصرار على تحقيق السلام مكَّن إحراز تقدم تدريجي في هذه المجالات وتم احترام الالتزامات، في نهاية الأمر.

لقد كانت عملية إدماج المحاربين السابقين أبطأ، إذ أنها كانت ترتبط مباشرة بمشكلة طويلة الأمد تتصل بالسيطرة على الأرض وتركز ملكية الأرض في السلفادور، وبالموارد المالية المحدودة المتاحة لدعم برنامج نقل الأراضي وتوفير الدعم المالي والتقني. ولم يكن بالإمكان الانتهاء من هذا البرنامج أثناء ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور؛ ولكنه اكتمل أثناء الفترة التي كان فيها للأمم المتحدة وجود نهائي محدود في السلفادور للتحقق من الامتثال لعناصر دقيقة وبارزة في اتفاقات السلام. وكان هذا في نهاية ولاية حكومة الرئيس السابق.

وإن التحقق من الامتثال لاتفاق حقوق الإنسان تضمن اضطلاع الأمم المتحدة بدور لا سابق له، لأول مرة، واضطلع بهذا التحقق في ظل دولة ذات سيادة. ومن الأهمية البالغة بمكان أيضا أن ولاية الأمم المتحدة اضطلع بها بصورة نزيهة وموضوعية، ونتيجة لذلك تولدت لدى الأطراف ثقة بالمبادرات التي تقدمها المنظمة، من حيث دورها كوسيط.

وكان الدعم الدولي أساسيا، وبخاصة عندما اضطلعت الأطراف المعنية من خارج المنطقة بدعم عملية السلام وتجنب اتخاذ أية خطوات من شأنها أن تسبب تفاقم الصراع. ووفر التعاون والمساعدة المالية الدولية الدعم الضروري لبرامج التنمية الاجتماعية من أجل اقتلاع الأسباب الجذرية للصراع. وعملا على تكميل الجهود السياسية الهادفة إلى تحقيق السلام.

ونعتقد أنه كان يوجد تعاون وثيق بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، الذي كان يتعين عليه من حيث المبدأ أن يشمل المؤسسات المالية الدولية، القادرة على توفير الدعم المالي اللازم للاضطلاع ببرامج إعادة التعمير والتنمية الوطنية التي تسهم في بناء السلام في حالات ما بعد الصراع.

أخيرا، من الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه بالرغم من تعقد العملية في السلفادور وطابعها المتعدد الاختصاصات، يتضح أنه حالما تتوفر الإرادة السياسية، وحالما يكون هناك اتفاق إطاري واضح ومحدد للالتزامات فضلا عن الولاية المحددة التي تحدد وظائف ونطاق دور المنظمة، فإن المنظمة تستطيع حقا أن تسهم في حسم الصراع، كما جرى في حالة السلفادور.

ونرى أن التجربة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في شتى الصراعات توفر للمنظمة القدرة الكافية لوضع المبادئ التوجيهية في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السلفادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإشارته الكريمة إلى وزير خارجية بلادي.

لم يعد هناك متكلمون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥

— — — — —